الكرامة
Alkarama

2022

التقرير السنوي

المحتويات

02 عن الكرامة
04 تمهيد
06 الخليج
22 المغرب
38 المشرق
51 النيل

عن الكرامة

الكرامة منظمة سويسرية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها جنيف، تأسست سنة 2004 للدفاع عن ضحايا القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي، وإيصال أصواتهم إلى آليات حقوق الإنسان الدولية. تسعى الكرامة من أجل عالم عربي ينعم فيه كل الأفراد بالعدل والحرية تحت حماية القانون.

مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

ساندت الكرامة دون تمييز جميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية؛ كالقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتقال التعسفي.

يلجأ فريق الكرامة في عمله لآليات حقوق الإنسان الدولية، وخصوصا المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولأجل ذلك يقوم القسم القانوني بتوثيق الحالات الفردية للانتهاكات بعد التواصل المباشر مع أسرة الضحية و/ أو محاميه، ثم يحيل المعلومات التي توصل بها إلى الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالأمم المتحدة، ملتمسا منها التدخل لدى سلطات البلد المعني ودعوتها لوضع حد لهذه الانتهاكات.

كما تساهم الكرامة في إسماع أصوات الضحايا للتعريف بقضاياهم والقرارات التي تصدرها آليات الأمم المتحدة بشأنها، سواء على موقع الكرامة أو مواقع التواصل الاجتماعي. وتستعمل أيضا الوسائل الإعلامية، وتنظم الحملات بالتعاون مع منظمات حقوقية أخرى والمجتمع المدني لضمان حماية ضحايا الانتهاكات.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

نقوم بإعداد تقارير دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في كل بلد على حدة مبنية على خبرتنا التي اكتسبناها بتوثيق الحالات الفردية من خلال التواصل مع الأسر والمحامين والمتطوعين ومنظمات المجتمع المدني المحلي، ونرفعها كتقارير ظل موازية عن كل بلد إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات كلجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، استعدادا للاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان الذي يتم كل أربع سنوات. كما نشارك مع المجتمع المدني في مراجعة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالعالم العربي من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية (GANHRI).

وتصدر هذه الآليات، بناء على المعلومات التي نزوّدها بها، توصيات إلى سلطات الدولة المعنية، والتي يمكن أيضا للمجتمع المدني المحلي استعمالها للضغط على الحكومة لتفعيلها وتحسين وضع حقوق الإنسان في البلد.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

تعمل الكرامة أيضا على إثارة انتباه وسائل الإعلام إلى الحالات التي تعمل عليها والقضايا التي تقوم بتغطيتها، بهدف مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية غير الحكومية على إسماع أصواتهم وتسليط الضوء على الوضع في البلاد؛ سواء بنشر بيانات عن الحالات المذكورة أو تقارير عمومية عن الأبحاث والتحقيقات التي تقوم بها. وللوصول إلى جمهور واسع، تعتمد الكرامة على وسائط التواصل الاجتماعي وعلى الخصوص تويتر وفايسبوك.

تمهيد

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب في العالم العربي.

بالنظر لقضايا حقوق الإنسان التي غطتها الكرامة هذا العام في جميع أنحاء المنطقة العربية، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ بروز الإفلات من العقاب كموضوع متكرر، وسمة مميزة لمختلف بلدان المنطقة، على الرغم من اختلافاتها. وقد استفادت منه الأنظمة المتعاقبة والجهات الفاعلة غير الحكومية على حدٍ سواء، سواءٌ في أوقات الحرب أو في أوقات السلم.

واليوم، أصبح الإفلات من العقاب ثقافة مشتركة في جميع أنحاء المنطقة. وهي راسخة لدرجة أن مرتكبي الانتهاكات من جميع الأطراف استفادوا منها، بينما لا يزال الضحايا من جميع الخلفيات يعانون من عواقبها.

قد يكون الطريق نحو العدالة والمحاكمة طويلاً وشاقاً؛ بيد أنه يظل رحلة حتمية ومسؤولية أساسية لمجتمع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي مواجهة الجهات الفاعلة المتنفذة التي تتمتع بهذا الإفلات من العقاب والعقبات العديدة التي تحول دون تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، يمكن للمرء أن تساوره الشكوك حيال فعالية الدعوة الدولية لحقوق الإنسان. وفي خضم الشك، نتمسك عن قناعة أكيدة بوجوب القيام بهذا العمل وتنفيذه، جيلاً بعد جيل.

تؤمن الكرامة إيمانًا راسخًا بأن توثيق الظلم، كلّ حالة على حدة، وتقريرٍ تلو الآخر، هو جزء أساسيٌّ من بناء العدالة والمساءلة. إن عرض قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على الآليات القانونية الدولية يعني القيام بواجب الشهادة على الانتهاكات والفظائع المرتكبة في جميع أنحاء المنطقة. إننا في الكرامة كمنظمة قانونية، ندرك يقينًا أن تقصّي الحقائق وتوثيقها هو المفتاح لضمان نجاح آليات المساءلة المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، وبما أن الإفلات من العقاب يعدّ بحد ذاته فشلًا في تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، فإنه يشكّل أيضًا انتهاكًا قائمًا بذاته لحق الضحايا في معرفة الحقيقة والإنصاف والعدالة. على مّر السنين، بذلت الكرامة جهودًا كبيرة للدفاع عن ضحايا الانتهاكات والحصول من خلال التقارير الموثقة على قرارات وتوصيات من مختلف آليات الأمم المتحدة تدين الانتهاكات وتحثّ على تحسين حالة حقوق الإنسان. وبالنسبة للعديد من الضحايا، تمثل هذه القرارات الفرصة الوحيدة ذات الجدوى للحصول على شكلٍ من أشكال الاعتراف، إن لم يكن المناصرة والعدالة.

وتزداد أهمية هذه المهمة نظرًا لغياب آليات المساءلة المحلية، سواءٌ أكانت قانونية أم إعلامية أم قائمة على المجتمع المدني. في جميع أنحاء المنطقة، استقلال القضاء غير موجود، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا تزال تحت سيطرة السلطات التنفيذية، ومساحات المجتمع المدني مقيدة بقوانين قمعية. ربع البلدان المذكورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2022 حول الأعمال الانتقامية التي ارتكبتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضد الأفراد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة هي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوةً على ذلك، وفقًا لمؤشر حرية الصحافة لعام 2022، تم تصنيف معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الثلث الأدنى عالميًا من حيث حرية الصحافة وسلامة الصحفيين.

أدى اعتماد قوانين وسياسات قمع الحريات الأساسية إلى وضع الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السلميين تحت تهديد دائم لحريتهم وحتى حياتهم. وهذا أبعد ما يكون عن كونه مصادفةً: فالإفلات من العقاب يتحقق بسهولة أكبر في غياب وسائل الإعلام الحرة.

على مرّ السنين، سلّطت الكرامة الضوء على النمط المشترك للحكومات العربية في معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا الذين يتجرأون على التماس الانتصاف أمام آليات الأمم المتحدة. لا تزال مكافحة الإرهاب والأمن القومي الذرائع المفضلة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لقمع مجتمعاتها المدنية وأصواتها السلمية المعارضة.

وكما أوضح مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير عام 2022 عن الأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة، فإن "القوانين واللوائح المعمول بها قد استخدمت أو كان لها تأثير في قمع أو معاقبة الأفراد والمنظمات على تعاونهم مع الأمم المتحدة على أساس مكافحة الإرهاب وذرائع الأمن القومي، أو القوانين التي تحكم أنشطة المجتمع المدني."

لم تثنِ هذه الأعمال الانتقامية والترهيب عزم الكرامة وآليات الأمم المتحدة في مناصرة حقوق الإنسان الآخذة في الازدياد في العالم العربي. كما أنها لم تنجح في تحقيق هدفها الرامي إلى إسكات الأصوات المطالبة بالعدالة والمساءلة، فضلا عن ذلك بات جليًا أن اشتداد حملات القمع ضد المجتمع المدني يشير إلى أن هذه الأنظمة الاستبدادية تعيش آخر أيام إفلاتها من العقاب.

وبينما نقترب من عقدين من المناصرة الدؤوبة، شهدنا إنشاء منظمات مجتمع مدني جديدة وزيادة المشاركة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ لذلك نعرب عن امتناننا للرجال والنساء الصامدين والمتفانين الذين يخاطرون بحياتهم للدفاع عن الكرامة وحقوق الإنسان في المنطقة العربية ويواصلون التحدث نيابة عن أولئك الذين يتم إسكاتهم من قبل حكوماتهم.

كما نشكر بإخلاص خبراء الأمم المتحدة المستقلين المسؤولين عن الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات وموظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعاونهم المتفاني وثقتهم ودعمهم المستمريْن.

الخليج

تظل مخاوف الكرامة بشأن الوضع في الخليج كما هي مع زيادة الاهتمام ببعض الدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. في حين أن قضايا مثل قمع حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانتقام من المعارضين السلميين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان هي خيط مشترك في المنطقة، إلا أن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز لا يزالان مستمرين بشكل مثير للقلق في دول مثل البحرين والسعودية والإمارات واليمن.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، كان سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان قيد الفحص من قبل (الاستعراض الدوري الشامل) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. قدمت المراجعة فرصة للمجتمع المدني لتسليط الضوء على الانتهاكات المنهجية مثل استخدام التعذيب من قبل قوات الأمن، وغياب مساءلة الجناة وكذلك استخدام قوانين مكافحة الإرهاب ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السلميين. في أبريل/ نيسان 2022، أصدرت لجنة حقوق الإنسان ملاحظات ختامية بشأن التقرير الأول لقطر منذ انضمام البلاد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تتعلق بواعث القلق الرئيسية للخبراء بقانون مكافحة الإرهاب في البلاد الذي يسمح "بالحبس الاحتياطي لفترات طويلة دون مراجعة قضائية كافية". في تقارير سابقة سلطت الكرامة الضوء على قضية الافتقار إلى حماية الضمانات الأساسية للاحتجاز في قانون مكافحة الإرهاب.

موضوع آخر كانت أثارته الكرامة أيضًا في وقت سابق هو عدم احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يفرض على الدول عدم ترحيل أو طرد أو تسليم الأفراد المعرضين لخطر التعذيب في الدولة المستقبلة. اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان أكدت في ملاحظاتها الختامية على التوصيات السابقة التي قدمتها الكرامة للسلطات القطرية، بما في ذلك دمج مبدأ عدم الإعادة القسرية على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب في التشريعات الوطنية؛ والتأكد من أن الضمانات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية تنطبق أيضًا على المتهمين أو المشتبه بهم في قضايا الإرهاب؛ وضمان امتثال إجراءات عزل القضاة لأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وللمعايير الدولية ذات الصلة من أجل ضمان استقلالهم.

لا يزال الوضع في اليمن مصدر قلق، خاصة مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية بلا هوادة في ظل الإفلات التام من العقاب. بحسب اليونيسف بشأن الوضع في البلاد، حتى ديسمبر/ كانون الأول 2022 أبلغ عن "مقتل أو إصابة أكثر من 11000 فتى وفتاة في الحرب في اليمن - بمعدل أربعة يوميًا منذ تصاعد القتال في عام 2015، على الرغم من أن العدد من المرجح أن يكون أعلى بكثير."

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

حملة قمع مقلقة أكثر من أي وقت مضى ضد المجتمع المدني وعلماء الدين في المملكة العربية السعودية

ركز عمل الكرامة في الخليج هذا العام على أوضاع المعارضين السياسيين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وعلماء الدين الذين استهدفتهم حملة القمع في الملكية السعودية ضد أي شكل من أشكال المعارضة والنقد. على سبيل المثال تابعت الكرامة قضية الصحفي اليمني مروان المريسي المعتقل تعسفيا في السعودية منذ أن اختطفته السلطات السعودية مطلع يونيو 2018. وبعد اختطافه اختفى الصحفي لعدة أشهر، ما أثار إدانة وانتقادا دوليا واسع النطاق. أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، علمت الكرامة أن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة بقضايا أمن الدولة قد أصدرت حكماً بالسجن خمس سنوات بحق الصحفي اليمني المعتقل. كان اختفاء المريسي جزءًا من حملة اعتقالات جماعية وحالات اختفاء قسري في المملكة العربية السعودية بدأت في سبتمبر/ أيلول 2017، واستهدفت أشخاصًا من جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك أفراد من العائلة المالكة و مدافعون عن حقوق الإنسان، ورجال الأعمال، و شخصيات دينية وشخصيات عامة. كانت هذه الممارسات موضوع حملة حقوقية انطلقت في سبتمبر/ أيلول 2022 من قبل الكرامة وناشطين سعوديين وأجانب ومنظمات غير حكومية، وهدفت للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي في المملكة واستكار محاكماتهم والأحكام الجائرة بحقهم.

علاوة على ذلك، تابعت الكرامة إطلاق سراح المدون السعودي رائف بدوي في مارس/ آذار 2022، بعد إنهائه لعقوبة بالسجن دامت عشر سنوات، رغم أنه بعد الإفراج عن سجناء الرأي، لا يزالون يخضعون لإجراءات تقييدية بما في ذلك حظر السفر، كما هو الحال بالنسبة للمدون السعودي الذي لا يزال ممنوعًا حتى اليوم من السفر لمدة عشر سنوات أخرى. أخطرت الكرامة مرارا خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بشأن قضية المدون بدوي إلى جانب سجناء الرأي الآخرين، بدورهم حثّ الخبراء الأمميون السلطات السعودية على إطلاق سراحهم ووقف قمع المجتمع المدني.

لا يزال الحق في الحرية غير مكفول فعليًا في المملكة العربية السعودية كما يتضح من قضية الداعية الإصلاحي خالد بن محمد الراشد المعتقل منذ عام 2006 والمحكوم عليه بالسجن لمدة 15 عامًا لانتقاده علنًا سياسات قادة البلاد. تابعت الكرامة قضية الراشد طوال فترة اعتقاله ومحاكمته الجائرة أولاً بإحالة قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) في 30 أبريل/ نيسان 2006. بعد هذه الإحالة، نشر خبراء الأمم المتحدة في 8 أبريل/ نيسان 2007 الرأي رقم 4/2007 الذي اعتبر اعتقال الراشد تعسفيا. كما سلط الخبراء الضوء على الحبس الانفرادي الذي تعرض له الراشد وسوء معاملته أثناء اعتقاله وطوال فترة اعتقاله، وطالبوا السلطات السعودية بالإفراج عنه.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الرأي، فإن الحكومة السعودية لم تتخذ أي إجراء لتصحيح الوضع؛ على العكس من ذلك، حكم على الراشد بالسجن 5 سنوات في محاكمة مغلقة دون محام. وعندما استأنف هذا القرار الجائر في 6 أبريل/ نيسان 2009، ضاعف القاضي عقوبته ثلاث مرات إلى 15 عامًا دون منحه فرصة للدفاع عن نفسه ضد التهم أو الاستعانة بمحام.

في شهر فبراير/ شباط ثم مرة أخرى في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، نبهت الكرامة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بشأن وضع الراشد بعد صدور حكم إضافي بحقه عن محكمة الاستئناف بالرياض، بينما كان قد أكمل في سبتمبر/ أيلول 2020 سجنه التعسفي الأولي لمدة 15 عامًا. على الرغم من أنه كان يجب الإفراج عنه في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، بعد أن قضى عقوبته كاملة، فقد حكم عليه مرةً أخرى بالحبس 25 سنة إضافية لنفس التهم بعد محاكمة أخرى غير عادلة. مثل العديد من السجناء السياسيين الذين قضوا مدة عقوبتهم، أُمر الراشد بأن "يعترف" علنًا بأخطائه ويدعم العائلة المالكة. عندما رفض الامتثال لأوامرهم، جرى استدعاؤه إلى المحكمة الجنائية الخاصة في فبراير/ شباط 2022 وحوكم مرة أخرى بنفس التهم التي أدين بها بالفعل في 6 أبريل/ نيسان 2009. وأثناء المحاكمة، طُلب منه التراجع عن أقواله السابقة، لكنه رفض؛ فحُكم عليه بالسجن 25 عامًا إضافية.

إن وضع الشخصيات الدينية التي عارضت سياسة ولي العهد بشكل علني يزداد سوءًا كما في حالة الراشد أو سلمان العودة أو سفر الحوالي.

في 31 مايو/ أيار 2022 تقدمت الكرامة بشكوى لدى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) تتضمن طلب إبداء رأيه في الطابع التعسفي لاعتقال الدكتور سلمان العودة. وطالبت الشكوى خبراء الأمم المتحدة بدعوة السلطات السعودية للإفراج الفوري عن الضحية؛ لأن ظروف احتجازه تشكل تهديدًا حقيقيًا وفوريًا لحياته وصحته العقلية. جاء هذا الطلب بعد شكوى أخرى قدمت إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). ألقي القبض على الدكتور العودة في سبتمبر/ أيلول 2017، حيث شهدت المملكة العربية السعودية آنذاك حملة غير مسبوقة على حرية التعبير. فقد استُهدِف العشرات من الشخصيات العامة والنشطاء، واعتُقِل معظمهم لمجرد عدم موافقتهم على سياسة الحكومة أو لأنهم فشلوا في إظهار دعمهم العلني للحصار الذي تقوده السعودية على قطر.

منذ اعتقاله التعسفي، أبقت السلطات الدكتور العودة خارج حماية القانون، مع فترات طويلة من الاعتقال السري بمعزل عن العالم الخارجي. وهو في الحبس الانفرادي الكامل منذ اليوم الأول، وتعرض للحرمان من حقوقه، فضلاً عن أشكال مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي. ومع تدهور حالته الصحية، حُرم من الرعاية الطبية وأُجبر على تناول مؤثرات عقلية مجهولة الهوية. لقد شهدت عائلته هزاله الشديد بالإضافة إلى التدهور المعرفي والضبابية الذهنية. أبرزت الكرامة في شكوى لخبراء الأمم المتحدة أن إصرار السلطات السعودية على إساءة معاملتها للدكتور العودة يؤكد فقط نيتها قتله ببطء، وهو خوف عبر عنه نجله.

وأثير قلق مماثل بشأن الباحث البارز سفر بن عبد الرحمن الحوالي المحتجز تعسفيا منذ 12 يوليو/ تموز 2018 بعد نشره كتابا انتقد فيه خيارات السياسة الدولية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وقدم فيه جملة من النصائح والتوصيات. في ديسمبر/ كانون الأول 2022، دعت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) مجددا السلطات السعودية للإفراج فوراً عن عالم الدين البالغ من العمر 70 عاماً. وقد اعتقلت قوات أمن الدولة أبناءه الأربعة وشقيقه كشكل من أشكال الانتقام والمزيد من الترهيب. منذ اعتقاله، حُرم من الرعاية المناسبة على الرغم من إصابته بضعف في النطق وحالته الصحية الهشة للغاية ومُنع من الاتصال بالعالم الخارجي، كشكل من أشكال العقاب على انتقاده لولي

العهد، يُترك الحوالي عمليا ليموت في الحجز، معزولا عن العالم الخارجي وأحبائه، ويعيش في خوف من المضايقات والتهديدات لأقاربه. من بين طلباتها العاجلة، أكدت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن السلطات السعودية ملزمة بموجب الاتفاقية بالإفراج الفوري عن الضحية وإنهاء جميع أشكال الأعمال الانتقامية ضده وضد أقاربه.

كما أثارت الكرامة مخاوفها مع خبراء الأمم المتحدة بشأن شخصية بارزة أخرى هي سجين الرأي الدكتور محمد القحطاني، الذي يقضي حكماً بالسجن 10 سنوات على أساس أنشطته السلمية في مجال حقوق الإنسان. بحلول نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، كان من المفروض أن ينهي القحطاني عقوبته؛ لكنه لا يزال قيد الاحتجاز.

تعرض القحطاني للمضايقات والعنف الجسدي والنفسي بشكل متكرر أثناء اعتقاله، و أعلن إضرابا عن الطعام في ديسمبر/ كانون الأول 2020 احتجاجًا على رفض السلطات السماح له بالاتصال بأسرته وتلقي الكتب والأدوية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، دعت زوجة القحطاني إلى الكشف عن مصير زوجها الذي انقطعت أخباره بعد قطع الاتصالات الهاتفية التي كانت تسمح بها السلطات دوريًا معه. وكان القحطاني قد نُقل في سجن الحائر في الرياض إلى جناح في السجن حيث يُحتجز النزلاء الذين يعانون من اضطرابات نفسية. في مايو الماضي، تعرض للاعتداء الجسدي من قبل أحدهم.

بناءً على طلب رأي أرسلته الكرامة، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في عام 2015 الرأي رقم 2015/38 بشأن قضية تسعة ناشطين سعوديين، بينهم محمد القحطاني، مؤكدا الطبيعة التعسفية لاعتقالهم، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم. حصل القحطاني على جائزة نوبل البديلة لعام 2018 إلى جانب اثنين من المدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان، عبد الله الحامد ووليد أبو الخير، "لجهودهم المضيئة وشجاعتهم، مسترشدين بمبادئ حقوق الإنسان العالمية".

الحق في الحرية وأمن الأشخاص: الاختفاء القسري، الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب، الاعتقال التعسفي

انتهاكات حقوق الحرية والأمن من قبل المباحث في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، تتواصل الانتهاكات التي ترتكبها المديرية العامة للمباحث التابعة لوزارة الداخلية (المعروفة باسم "المباحث") بلا هوادة، لا سيما ضد المعارضين السياسيين وعائلاتهم. في 14 سبتمبر/ أيلول 2022 قدمت الكرامة وضع عايدة الغامدي وابنها عادل الغامدي إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. أُلقي القبض عليهما، دون أمر قضائي، في 26 مارس/ آذار 2018 من قبل عملاء المباحث يرتدون ملابس مدنية أثناء القيادة في أحد أحياء جدة.

وفي نفس وقت اعتقالهما، قُبض على ابن آخر لعايدة الغامدي، هو سلطان الغامدي، في الدمام. نُقل على الفور إلى الرياض إلى مقر المباحث حيث أجبر على تسجيل مقطع فيديو ندد فيه بشقيقه عبد الله الغامدي المعارض السياسي للنظام الذي لجأ إلى المملكة المتحدة.

بموجب الوعد بالإفراج عن شقيقه ووالدته، أُجبر سلطان الغامدي على إعلان براءة جميع أفراد عائلته من شقيقه عبد الله ورفضهم لآرائه. ورغم أن تسجيل الفيديو لتصريحاته نشرت من قبل أجهزة المخابرات على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر)، إلا أن السلطات رفضت إطلاق سراح الأم وابنها الآخر.

بعد أيام قليلة من اعتقال الضحيتين في جدة، اتصل أحد عملاء المباحث بابنة عايدة الغامدي وهددها بأنه لو ظل أحد أفراد الأسرة على اتصال بعبد الله أو استجاب لمكالماته، فسيتم الحكم على والدتها وشقيقها بالإعدام وإعدامهما.

بعد إلقاء القبض عليهما، احتُجزت عايدة وعادل الغامدي بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول لمدة ثلاثة أشهر. بعد ثلاثة أشهر، سُمح لعايدة الغامدي بإجراء مكالمة هاتفية قصيرة مع أسرتها لإبلاغهم بأنها في سجن ذهبان في جدة. قيل للعائلة إن الضحيتين تعرضا للتعذيب أمام بعضهما البعض. منذ الأشهر الأولى للاعتقال في ذهبان، حاولت أسر الضحايا تعيين عدة محامين لهم، لكنهم رفضوا جميعًا خوفًا من الانتقام بسبب الطبيعة السياسية للقضية. فقط خلال زيارة إلى سجن الدمام علمت أسرة الضحيتين أن محاكمة مغلقة قد جرت دون حضورهم ودون حضور محامٍ، وأن عايدة الغامدي حُكم عليها بالسجن 14 عامًا، فيما حكم على ابنها عادل الغامدي بالسجن خمس سنوات. في شكواها طلبت الكرامة من خبراء فريق العمل الاعتراف بالطبيعة التعسفية لاحتجازهما وحث السلطات السعودية على إطلاق سراحهما.

إن غياب الحماية للضمانات الأساسية للأفراد المحرومين من حريتهم في المملكة العربية السعودية يعرض المواطنين غير السعوديين لمخاطر متزايدة، تحديداً أولئك الذين قد يكونون ضحايا الاضطهاد في بلدانهم الأصلية والذين يسافرون إلى المملكة لأداء فريضة الحج. وبما أن المملكة لا تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر ترحيل الأفراد في البلدان التي قد يتعرضون فيها لخطر التعذيب، فإن السلطات السعودية لا تضمن سلامة الحجاج من الأقليات المضطهدة في جميع أنحاء العالم. حالات المعتقلين: حمد الله ونور محمد، من مسلمي الأيغور ونشطاء حقوق الإنسان، توضح بشكل لافت للنظر هذا الغياب للحماية. كان الرجلان قد سافرا من اسطنبول، حيث يعيشان مع عائلاتهما، إلى المملكة العربية السعودية في فبراير/ شباط 2020 لأداء "العمرة" (الحج الإسلامي إلى مكة المكرمة) لكنهما لم يتمكنا من العودة إلى اسطنبول بسبب جائحة COVID-19. ومع ذلك، في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ألقت الشرطة السعودية القبض عليهما في مكة، حيث دهمت منزلهما دون إبداء أي أسباب لاعتقالهما.

في 3 يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغتهما السلطات السعودية أنه سيتم تسليمهما إلى الصين دون إبداء أي تفسير، على الرغم من مخاطر التعذيب والاعتقال في المعسكرات إذا عادا إلى الصين. لذلك دعت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب إلى التدخل العاجل لدى السلطات السعودية وحثها على احترام التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والامتناع عن تسليم الضحيتين. في 3 مارس/ آذار 2022، أرسل العديد من خبراء الأمم المتحدة خطابًا إلى السلطات السعودية تعرب عن قلقها الملح بشأن ترحيل الحجاج إلى الصين، مطالبة المملكة بوقف ترحيلهم.

عرض ممارسة التعذيب في الإمارات أمام لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة

هذا العام، أثارت الكرامة العديد من القضايا أمام لجنة مناهضة التعذيب، بما في ذلك قضية التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال السري. في 12 يوليو/ تموز 2022، أطلعت الكرامة أعضاء اللجنة على شواغلها الرئيسية خلال اجتماع عقد في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) في جنيف. عُقد هذا الاجتماع قبل أول مراجعة لدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل لجنة مناهضة التعذيب منذ تصديقها على الاتفاقية عام 2012.

ولفت مدير الكرامة، رشيد مصلي، خلال الإحاطة، انتباه اللجنة إلى انتهاكات المادة 3 من الاتفاقية من خلال

قضية أمجد محمد نور الدين الناصر، وهو مواطن سوري معرض لخطر الترحيل القسري الوشيك إلى سوريا، ومن أجله كانت الكرامة قدمت نداء عاجل إلى الإجراءات الخاصة في 22 يونيو/ حزيران 2022. دعا مصلي الخبراء إلى حثّ الدولة الطرف على احترام التزاماتها بموجب المادة 3 من الاتفاقية بالامتناع عن إعادة الناصر إلى سوريا، وكذا إنشاء إجراء قانوني في نظامها القضائي للطعن في التسليم أو الترحيل القسري.

وقدمت الكرامة قبل الإحاطة تقريرها الموازي، لفتت من خلاله انتباه الخبراء إلى الاستخدام المنهجي للتعذيب ضد المعارضين السياسيين وإفلات الجناة من العقاب. كما أثارت مخاوفها بشأن قانون مكافحة الإرهاب التقييدي بشكل خاص وقبول الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب من قبل المحاكم الإماراتية. أخيرًا، سلطت الكرامة الضوء أيضًا على الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها القوات المدعومة من الإمارات في اليمن، بما في ذلك ضد السكان المدنيين.

بعد الاستعراض، الذي عقد في جنيف بين 13 يوليو/ تموز و 14 يوليو/ تموز 2022، أصدرت لجنة مناهضة التعذيب ملاحظاتها الختامية وتوصياتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. في ملاحظاتها الختامية، لاحظت لجنة مناهضة التعذيب أولاً أوجه القصور في النظام التشريعي الإماراتي في ما يتعلق بحظر التعذيب، كما عبرت عنه الكرامة في تقريرها. ولاحظت اللجنة عدم الامتثال بين تعريف الحظر الوارد في القانون المحلي والتعريف الوارد في الاتفاقية.

علاوة على ذلك، لاحظ خبراء لجنة مناهضة التعذيب أن سلطات الدولة تتجاهل الضمانات الإجرائية عمليًا وأوصوا بأن تضمن الإمارات احترام جميع الضمانات الأساسية منذ بداية الاحتجاز لدى الشرطة. وكانت الكرامة قد أبلغت في تقريرها المقدم إلى اللجنة عن عدة حالات لمدافعين اعتقلوا بذريعة الإرهاب وتعرضوا للتعذيب لانتزاع اعترافات استُخدمت فيما بعد لإدانتهم.

في ملاحظاتها الختامية أيضًا أعربت اللجنة عن قلقها "إزاء تقارير الإدانة التي تستند فقط إلى الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب".

وكانت الكرامة قد أثارت جملة من القضايا التي تضمنها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، والذي يقدم قائمة واسعة للغاية وغير دقيقة لمفهوم "الإرهاب" ويوسع نطاقه إلى حد كبير ليشمل الأعمال التي تندرج في إطار الحريات الأساسية. كما سلطت الكرامة الضوء على استخدام مراكز "المناصحة" لتمديد احتجاز سجناء الرأي إلى أجل غير مسمى، مشيرة إلى أن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى و "الاستشارة" القسرية ترقى إلى مستوى التعذيب.

أخيرًا، نقل الخبراء قلق الكرامة بشأن "تقارير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" في اليمن، و التي ارتكبتها القوات المسلحة النظامية لدولة الإمارات العربية المتحدة أو جهات فاعلة غير حكومية مدعومة من الإمارات، وفي مراكز الاحتجاز الخاضعة للولاية القضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد المراجعة، بدأت الكرامة برنامج مراقبة لمتابعة التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة من عدمه، وستقدم تقريرًا مرة أخرى لخبراء الأمم المتحدة في عام 2023.

بؤرة تركيز

مراكز المناصحة في الخليج: احتجاز غير محدد واعتقال للمعارضين السياسيين باسم مكافحة الإرهاب

هذا العام، سلطت الكرامة الضوء على موضوع مراكز المناصحة التي أُنشئت في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية. وقد أنشئت مراكز "المناصحة" هذه رسميًا لإعادة تأهيل الأفراد المدانين بارتكاب "جرائم إرهابية" من خلال "العلاج". ومع ذلك، فقد استُخدمت هذه المراكز في الممارسة العملية كوسيلة للاحتجاز إلى أجل غير مسمى مع المعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعد أن أمضوا فترات سجن طويلة وتعسفية. لذلك قامت الكرامة بتوثيق هذه الممارسة في هذين البلدين لدى خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنشئت هذه المراكز رسميًا بموجب مرسوم بالقانون الاتحادي رقم 28 لعام 2019، تحت اسم "المركز الوطني للمناصحة". يقع أحد هذه المراكز في سجن الرزين، حيث يحتجز سجناء الرأي والناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان الإماراتيون. وقد ندد المدافعون عن حقوق الإنسان بهذه المراكز مرارًا وتكرارًا كونها طريقة أخرى للاحتفاظ بسجناء الرأي الذين قضوا مدة عقوبتهم.

هذه الممارسة ترقى أساسًا إلى "المعاملة" القسرية وبالتالي تصبح شكلاً من أشكال التعذيب، وتمثل تدرجًا آخر في قمع الأفكار المعارضة تحت ستار "مكافحة الإرهاب والتطرف".

التصميم لمركز الإمارات لحقوق الإنسان في إطار ضد مراكز مناصحة في الإمارات.

المادة 1 من القانون المذكور تُعرِّف المناصحة بأنها "[أ] مجموعة من البرامج الإصلاحية والتأهيلية المعدة بناء على أسس علمية ودينية ونفسية واجتماعية، وتهدف إلى توجيه وإرشاد هداية وإصلاح من تتوافر فيهم الخطورة الإرهابية أو المعتنقين للفكر الإرهابي أو المتطرف أو المنحرف". لذلك، يُتوقع من المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي المحتجزين في هذه المراكز أن يغيروا آراءهم التي تعتبرها السلطات تهديدًا لأمن الدولة - أو يظلون رهن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى.

توضح قضية المحامي والناشط الحقوقي البارز محمد الركن هذه الممارسة. انتهت محكومية الركن بالسجن 10 سنوات في 17 يوليو/ تموز 2022، لكن السلطات الإماراتية قررت تمديد اعتقاله دون إبداء الأسباب، في مركز "المناصحة". في حالته، يعني هذا القرار بشكل أساسي أنه بعد أن قضى عقوبته التعسفية لمدة عشر سنوات، أصبح الآن معرضًا للاحتجاز إلى أجل غير مسمى ولن يُفرج عنه إلا إذا أظهر بشكل مقنع أنه تخلى عن "أيديولوجيته المنحرفة".

ومع ذلك، أثارت الكرامة انتباه خبراء الأمم المتحدة بشأن حقيقة أن محمد الركن قد حُكم عليه لمعارضته حملة الحكومة القمعية ضد الرأي المخالف السلمي، ودوره كمحامٍ، في نقد تعسف القوانين والمؤسسات الجنائية التي سمحت بمثل هذه الحملة. وفي هذا السياق، سلطت الضوء على أن ما تعتبره السلطات الإماراتية "أيديولوجية منحرفة" لا يخرج من منظور السلطات عن دعوة الركن لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في الإمارات العربية المتحدة كمحامٍ ومدافع عن حقوق الإنسان.

لاحقا، في أغسطس/ آب 2022، قدمت الكرامة قضايا أحمد غيث السويدي، وأحمد الزعبي، وعلي الحمادي، وإبراهيم المرزوقي، وحسن الجابري، وحسين الجابري، وشاهين الحوساني، وسلطان بن كايد القاسمي، وعبد السلام درويش المرزوقي، وخالد محمد اليماحي إلى فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي WGAD، مشيرةً إلى استمرار اعتقالهم في مراكز المناصحة على الرغم من قضائهم عقوبات طويلة وتعسفية.

أُلقي القبض عليهم جميعًا خلال عام 2012 كجزء من حملة قمع واسعة النطاق من قبل سلطات الإمارات العربية المتحدة ضد جميع النشطاء الحقوقيين والسياسيين في البلاد في سياق الثورة المضادة للثورات السلمية التي عُرفت ب "الربيع العربي". وكان البعض قد وقّع على عريضة تطالب بالإصلاح السياسي وقليل من الديمقراطية، بينما دعا آخرون، أعضاء في حركة "الإصلاح" التي كان يتم التسامح معها في السابق، إلى احترام الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيهم. وحُكم عليهم جميعاً أمام محكمة أمن الدولة بأبو ظبي في 4 مارس/ آذار 2013 بالسجن لمدد تتراوح بين 7 و 15 عاماً في إطار ما عرف بمحاكمة مجموعة "إمارات 94". وإجمالاً، أدين 69 من المتهمين عقب محاكمة وصفت بالإجماع بأنها غير عادلة.

قدمت الكرامة قضاياهم إلى فريق العمل في عام 2013، الذي اعتمد الرأي رقم 60/2013 واصفًا اعتقالهم بأنه تعسفي، وهو قرار لم تنفذه السلطات قط. والأسوأ من ذلك، بعد أن قضى بعضهم عقوبته البالغة عشر سنوات في ظروف غير إنسانية، رفضت السلطات الإفراج عنهم ونقلتهم إلى مركز "المناصحة" في سجن الرزين، معتقدة أن أفكارهم الإصلاحية لا تزال تشكل تهديدًا لأمن البلاد، وترى أنهم، بالتالي، بحاجة إلى "إعادة تأهيل". لذلك تقدمت الكرامة بطلب جديد للحصول على رأي إلى الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لمطالبة السلطات الإماراتية بالإفراج عن الضحايا العشرة والاعتراف بالطبيعة التعسفية لاحتجازهم في مراكز المناصحة.

من بين المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان المحتجزين في مراكز المناصحة المدون أسامة النجار، الذي حُكم عليه في أكتوبر/ تشرين الأول 2014

بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التنديد العلني والسلمي على وسائل التواصل الاجتماعي بالمحاكمة غير العادلة لوالده (أحد المتهمين في مجموعة إمارات 94). في عام 2017، نقل إلى مركز المناصحة بسجن الرزين، حيث لا يزال محتجزًا بشكل تعسفي على الرغم من أنه أتم مدة عقوبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات في 17 مارس 2017.

وأكدت الكرامة أن الغرض من هذه المراكز هو تقييم "خطورة" المعتقلين الذين قضوا مدة عقوبتهم من خلال تحديد ما إذا كانوا لا يزالون في نفس الحالة الذهنية التي كانت عليها قبل اعتقالهم، وفي هذه الحالة يجب "إعادة تأهيلهم" -، أي، خضعوا لجلسات إعادة تثقيف ديني مكثفة من قبل أئمة موالين للحكومة. يحاول هؤلاء الأئمة إقناع سجناء الرأي بـ "النأي بأنفسهم عن السياسة"، والتعرف على أخطائهم السابقة والخضوع العلني وغير المشروط للسلطة الملكية.

وقد استنكر نشطاء حقوق الإنسان مرارًا وتكرارًا هذه المراكز باعتبارها وسيلة سرية لإسكات دائم لأي معارضة سلمية أو أي شخص يعبر عن آراء لصالح حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي أفكار اعتبرتها السلطة الملكية "منحرفة".

في المملكة العربية السعودية، سلطت الكرامة الضوء على استخدام مراكز المناصحة ضد المعارضين السياسيين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. في تأرخ 22 أغسطس/ آب 2022 قدمت الكرامة قضيتي السيد عبد الكريم الخضر والسيد جابر سليمان العمري إلى الفريق العامل بشأن احتجازهما في مراكز المناصحة بعد أن قضيا مدة عقوبتهما في السجن. أبدى الدكتور عبد الكريم الخضر، أستاذ القانون المقارن والعضو المؤسس للجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية (حسم)، التزامًا استثنائيًا بحقوق الإنسان والإصلاح الدستوري والقضائي في بلاده. اعتبر فريق العمل بموجب شكوى الكرامة اعتقاله تعسفيًا وأصدر رأيًا رقم 46/2013 داعيا السلطات السعودية للإفراج عنه.

اعتقل جابر العمري في 12 أبريل/ نيسان 2014 من قبل عملاء المباحث لنشره مقطع فيديو على اليوتيوب دعا فيه إلى إطلاق سراح شقيقه المسجون ظلماً. بعد احتجازه لعدة أشهر في السر، حُكم عليه في مايو/ أيار 2015 بالسجن سبع سنوات. كما قدمت الكرامة قضيته إلى الفريق العامل في 13 فبراير/ شباط 2017، وأعقب ذلك قرار خبراء الأمم المتحدة رقم 63/2017 وصفوا اعتقاله بأنه تعسفي وطالبوا بالإفراج عنه.

ومع ذلك، لم تُنفّذ السلطات السعودية كلا الرأيين، مما يعكس عدم رغبتها في التعاون مع آليات الأمم المتحدة. في 2 أغسطس/ آب 2022، قدمت الكرامة طلبًا جديدًا لدى الفريق الأممي العامل، داعية إياه للتدخل مرة أخرى لدى السلطات للإفراج عن الضحيتين والاعتراف بالطبيعة التعسفية لاحتجازهما في مراكز المناصحة.

وشددت الكرامة في اتصالاتها على أنه بينما "المناصحة" تعني "تقديم الاستشارة"، فإن لهذه المراكز في الواقع غرضًا مختلفًا تمامًا. وبالمثل، في الإمارات العربية المتحدة، تهدف مراكز المناصحة في المملكة العربية السعودية إلى إجبار المعارضين على الولاء المطلق للسلطة الملكية. وبالنظر إلى العقيدة التي يتبناها النظام الملكي السعودي، فإن أي انتقاد أو معارضة للسياسة الرسمية يُنظر إليه أيضًا على أنه "إثم" ويُحاكم صاحبه بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. تحت هذه الذريعة، تُبقي مراكز المناصحة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى بعد قضاء عقوبتهم، حتى يتخلوا عن التعبير عن أفكارهم المعارضة ويعبرون عن دعمهم العلني وغير المشروط للعائلة المالكة.

لذلك طلبت الكرامة من الفريق العامل إدانة استخدام مراكز المناصحة هذه، ودعوة المملكة العربية السعودية إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي الذين ما زالوا مسجونين ظلماً.

بؤرة تركيز

تدهور حالة حقوق الإنسان وتفاقم الوضع الإنساني ومناخ دائم للإفلات من العقاب

اليمن

هذا العام مرة أخرى، تظل أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن من أهم الأحداث في عمل الكرامة.

تتابع الكرامة بقلق مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة المرتكبة في البلاد، بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب. في السنوات الماضية، قدمت الكرامة العديد من الشكاوى الفردية إلى آليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، وفي سياق المراجعة الدورية الشاملة الثالثة حول اليمن أبرزت الكرامة من خلال تقرير الظل قضايا مثل الافتقار إلى حيادية وفعالية لجنة التحقيق الوطنية التي أُنشئت في عام 2015 للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، فضلاً عن عدم تعاون السلطات مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مناهضة التعذيب.

قدمت الكرامة مجموعة من التوصيات لتعزيز امتثال اليمن لالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسلطت الضوء على الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين من قبل مختلف أطراف النزاع المستمر، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها القوات الأمريكية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (Giles Clarke):
صبي يقف في الجزء الداخلي المتضرر من أحد المباني في اليمن.

والإماراتية في عملياتها لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، أثيرت مخاوف بشأن الاستخدام المنهجي للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين.

مطلع أبريل/ نيسان 2022، أُعلنت هدنة إنسانية برعاية الأمم المتحدة توقفت بموجبها الضربات الجوية للتحالف بقيادة السعودية بعد سنوات من الهجمات العشوائية التي أسفرت عن مقتل مدنيين. في 28 يناير/ كانون الثاني 2022، أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن التحالف الذي تقوده السعودية شن ثلاث غارات جوية متتالية في 21 يناير 2022 استهدفت مركز احتجاز تديره جماعة الحوثي في مدينة صعدة الشمالية، ما أسفر عن مقتل حوالي 91 شخصًا وإصابة ما لا يقل عن 236 شخصًا. وحتى 26 يناير من العام 2022، نفذ التحالف 1403 غارات جوية.

مطلع فبراير شاطرت الكرامة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قلقها بشأن الآثار المدمرة لتصعيد النزاع في اليمن. بل إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع تثير القلق بدرجة أكبر لأنها تستمر في التأثير على المدنيين. أعلن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخرًا أنه في عام 2021، سجلت الأمم المتحدة أن التحالف الذي تقوده السعودية نفذ حوالي 600 غارة جوية شهرية، أصابت جميع أنحاء اليمن.

وخلال العام نفسه، أطلق المتمردون الحوثيون 340 صاروخا وهجومًا بطائرات مسيرة على أراضي المملكة العربية السعودية. في الوقت نفسه تواصل جماعة الحوثي شن هجمات عشوائية على أحياء مدنية مأهولة في العديد من المدن اليمنية، كما سقط عشرات المدنيين ضحايا للألغام التي وزعتها بكثافة في جميع أنحاء البلاد.

وكانت الكرامة قد وثقت، مطلع يناير / كانون الثاني، ثلاث هجمات مميتة منفصلة شنتها جماعة الحوثي ضد المدنيين. قتلت الأولى في تعز امرأة، وأصيبت أخرى بجروح خطيرة، عندما سقطت قذيفة على منزل ناءٍ في بلاد الوافي في جبل حبشي غربي تعز. وأسفر الهجوم الثاني في مأرب، موطن أكبر تجمع للنازحين داخلياً، عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة تسعة آخرين، فيما استهدف الهجوم الثالث منزلاً في قرية جنوب الحديدة. قتل الأخير وجرح ثلاثة مدنيين من نفس العائلة، بينهم فتاة بترت ساقاها بسبب إصابتها.

حكم الإفلات من العقاب في اليمن الذي يندد به المجتمع المدني

في يناير/ كانون الثاني 2022 حذر فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن من أن الإفلات من العقاب أصبح القاعدة وليس الاستثناء في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في اليمن. كما سلط التقرير الضوء على الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن.

في 6 سبتمبر/ أيلول 2022 أطلقت الكرامة بيانًا مع عدد من منظمات المجتمع المدني الأخرى حثت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل لإنشاء آلية تحقيق جنائي دولية مستقلة بشأن اليمن. وذكرت منظمات المجتمع المدني أنه لم يُحرز أي تقدم من قبل أطراف النزاع في معالجة الانتهاكات والتجاوزات المستمرة والواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو سبل الانتصاف وجبر الأضرار التي لحقت بالمدنيين طوال فترة الصراع.

قبل حلّه المفاجئ في عام 2021، أوصى فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة (GEE)، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان (HRC) في عام 2017، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. ودعم إنشاء آلية تحقيق تركز على المساءلة الجنائية و شدد على ضرورة إعمال حق

الضحايا في التعويض. في أواخر عام 2021، رفض أعضاء مجلس حقوق الإنسان مشروع قرار بفارق ضئيل كان من شأنه أن يجدد ولاية فريق الخبراء البارزين بعد أن ضغطت المملكة العربية السعودية، بدعم من الإمارات العربية المتحدة، على أعضاء مجلس حقوق الإنسان للتصويت ضد تمديد ولايته. بعد انتهاء ولايته في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، دعا أعضاء فريق الخبراء البارزين المجتمع الدولي لاتخاذ مبادرات محددة على المستوى الدولي سعياً وراء المساءلة.

سلطت الكرامة ومنظمات المجتمع المدني في بيانها الذي نشرته في سبتمبر/ أيلول 2022 الضوء على أن استمرار الإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى زيادة احتمالية تجويع المزيد من الأطفال، وسجن أو إعدام المزيد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وسيتم قصف المزيد من المنازل والمدارس، وستستمر دائرة العنف والمعاناة. وفي هذا السياق، أشارت إلى أن آلية دولية مستقلة للمساءلة الجنائية لليمن يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في ردع العنف وحماية المدنيين وتعزيز سلام حقيقي ودائم. وأخيراً، دعوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ضمان إنشاء مثل هذه الآلية في الأمم المتحدة.

الاختفاء القسري: مصدر قلق كبير لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية في اليمن

لا يزال الاختفاء القسري مصدر قلق كبير للكرامة ومجموعات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي أصدرت في 31 أغسطس/ آب 2022 - بمناسبة اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري – بيانًا مشتركًا ضد الاستخدام الواسع النطاق للاختفاء القسري من قبل أطراف النزاع، في ظل إفلات كامل من العقاب. ودعا البيان المشترك إلى التدخل العاجل لدى جميع أطراف النزاع في اليمن لضمان الإفراج عن المعتقلين تعسفيا وسرا، واحترام حقوقهم في الكرامة والسلامة والأمن.

علاوة على ذلك، حثت المنظمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم الجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب، من خلال دعم إنشاء هيئة تحقيق دولية لجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد القضايا والتعرف على ضحايا الانتهاكات والجرائم الجسيمة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في اليمن.

كما طُلب من جميع الأطراف ضمان حق المعتقلين في محاكمة عادلة والوصول إلى العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، دعت المنظمات الأطراف إلى ضمان وجود مرافق صحية كافية في أماكن الاحتجاز وحصول المحتجزين على الرعاية الصحية اللازمة.

كما دعت المنظمات إلى نشر قوائم رسمية لجميع المعتقلين الذين ماتوا في مراكز الاحتجاز والسجون، بما في ذلك أماكن الاحتجاز غير الرسمية المدرجة في تقارير الأمم المتحدة. كما يجب إصدار شهادات وفاة لأقارب المعتقلين المتوفين في الحجز، مضيفةً أن هذه الشهادات يجب أن تستند إلى فحوصات الطب الشرعي الشاملة، مع ضرورة تسهيل وصول العائلات إلى هذه الوثائق.

واصلت الكرامة توثيق هذه الانتهاكات بما في ذلك التذكير في أبريل/ نيسان 2022 باستمرار الإخفاء القسري للسياسي اليمني البارز والقيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان منذ أكثر من سبع سنوات حتى الآن.

اختُطف محمد قحطان من قبل مسلحين حوثيين بعد فترة وجيزة من استيلائهم على السلطة في سبتمبر/ أيلول 2014. في وقت مبكر من صباح يوم 4 أبريل/ نيسان 2015، اقتحم أكثر من 12 رجلاً من تحالف الحوثي-صالح بملابس مدنية وبزات عسكرية منزل محمد قحطان البالغ من العمر 57 عامًا في صنعاء واقتادوه إلى جهة مجهولة. قبل اختطافه، كان قحطان قد وضع بالفعل قيد الإقامة الجبرية من قبل تحالف الحوثي-صالح لانتمائه إلى حزب الإصلاح المعارض.

منذ ذلك الحين، تواصل الكرامة متابعة قضيته بما في ذلك عن طريق إرسال نداء عاجل لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) بالإضافة إلى إرسال نداءين عاجلين للفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (WGEID).

على مدى السنوات الماضية، رفضت جماعة الحوثي المسيطرة على صنعاء السماح لأسرة القحطان بالتواصل معه أو إبلاغها بمصيره، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي طالب بالإفراج الآمن عن جميع المعتقلين السياسيين وجميع الأفراد المعتقلين تعسفيا.

كما يتضح من حالة محمد قحطان، يظل الاختفاء القسري جريمة دولية شائنة بشكل خاص؛ لأنه لا يضع الضحية فحسب، بل يضع عائلاتهم أيضًا في حالة من عدم اليقين التام وتحت رحمة آسريهم الكاملة. كما شوهدت شدة هذا الانتهاك في الموت المأساوي تحت التعذيب لعامل الإغاثة اليمني ياسر جنيد الذي توفي أثناء احتجازه سرا في سجون جماعة الحوثي. يعيش ياسر جنيد، في محافظة الحديدة غربي اليمن، وكان يعمل، بالإضافة إلى أنشطته الإغاثية الإنسانية، مديرًا لمدرسة تعليمية.

قدمت الكرامة شكوى بشأنه إلى الفريق العامل المعني بإخفاء القسري WGEID بعد اختطافه من قبل عناصر مليشيا الحوثي في فبراير/ شباط 2017 من منزله في قرية السادة بمحافظة الحديدة غربي اليمن، على يد أحد المتعاونين مع الحوثيين يدعى عبد الرحمن هليسي. وبحسب المعلومات التي جمعتها الكرامة، جرى تسليمه بعد ذلك إلى المشرف الأمني في منطقة سيطرة الحوثيين المعروف بـ "أبو ياسين". ثم انتقل الأخير في 20 فبراير/ شباط 2017 إلى جهة مجهولة، وأصبح من المستحيل منذ ذلك الحين معرفة مصير العامل الإنساني أو مكان احتجازه.

تلقت الكرامة بحزن شديد أنباء تفيد بأن جماعة الحوثي أبلغت، في 12 يوليو/ تموز 2022، أسرة ياسر محمد جنيد، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 45 عاماً، بوفاته وأن جثته في المستشفى. بدورها، أبلغت الكرامة فريق العمل بشأن وفاته وظروفها من أجل تسهيل محاسبة مرتكبي هذا القتل خارج نطاق القضاء.

بؤرة تركيز

يجب أن تنتهي الاعتقالات لأجل غير مسمى

غوانتانامو

بعد عشرين عامًا على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ما زال مركز الاعتقال في خليج غوانتنامو يحتجز المعتقلين في تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية، على الرغم من الوعود المقطوعة من قبل الحكومات الأمريكية بإغلاق المنشأة، والمطالب المتكررة بإغلاقه، بما في ذلك على لسان المفوضين الساميين المتعاقبين لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة المستقلين على مر السنين، إلا أن ذلك كله ذهب أدراج الرياح.

في هذا السياق، تبدو قضية مصطفى فرج محمد مسعود الجديد العزيبي (المعروف أيضًا باسم أبي فرج الليبي) لافتة للنظر، فقد تعرض الضحية للتعذيب في مواقع سوداء تابعة لوكالة المخابرات المركزية واحتُجز في خليج غوانتنامو على مدار السبعة عشر عامًا الماضية دون أي أمل في الإفراج عنه. تعتبر قضية الجديد العزيبي مثالاً صارخًا لما وصفه خبراء الأمم المتحدة "بالوضع الكافكاوي حيث يبدو حكم القانون بلا معنى، والقوة القسرية والوحشية للدولة هي الحالة السائدة". في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، قدمت الكرامة شكوى نيابة عن الضحية إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، تطلب فيها من الخبراء الاعتراف بالطابع التعسفي لاحتجازه و المعاملة القاسية و اللاإنسانية واللاإنسانية بشكل خاص التي تعرض لها ولا يزال يتعرض لها.

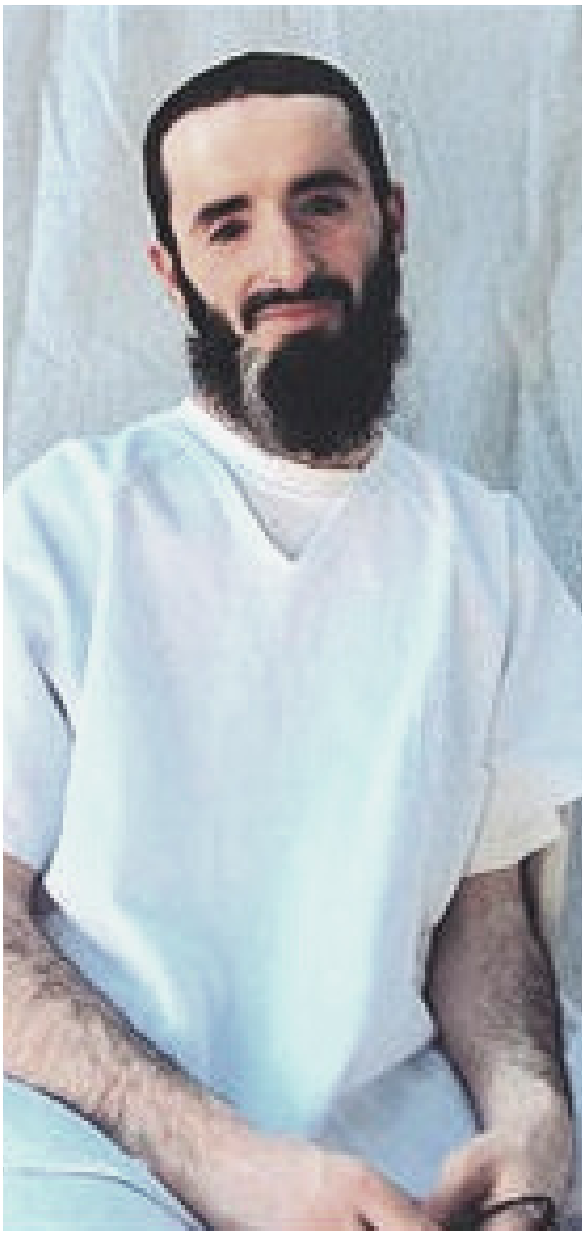

"معتقل ذو قيمة عالية، في تعبير السلطات الأمريكية" أبو فرج الليبي ، تم تصويره في غوانتنامو في السنوات الأخيرة ، اعتُقل في باكستان عام 2005.

قُبض على العزيبي في 2 مايو/ أيار 2005 في باكستان، على أيدي القوات الخاصة الباكستانية التي سلمته إلى القوات الأمريكية، وبعد ذلك احتُجز في مواقع سوداء في أفغانستان ورومانيا حيث تعرض للتعذيب إلى حد فقد سمعه.

بعد تسليمه خارج نطاق القضاء، ولمدة عام ونصف، ظل مجهول المصير، حيث نقلته وكالة المخابرات المركزية من "موقع أسود" إلى آخر بما في ذلك أفغانستان ورومانيا. أثناء احتجازه في هذه المواقع السوداء، تعرض الجديد العزيبي للتعذيب على أيدي عملاء وكالة المخابرات المركزية في شكل "تقنيات استجواب محسّنة". من ذلك على الأقل: التلاعب بالنظام الغذائي، التعرية، الصفع على الوجه والإهانة، الضرب في البطن، الحبس في مكان ضيق، الوقوف على الحائط، أوضاع إجهاد، الإيهام بالغرق من خلال الغمر بالماء، والحرمان من النوم لأكثر من 48 ساعة.

وفي 4 سبتمبر/ أيلول 2006، نُقل إلى معتقل خليج غوانتانامو حيث لا يزال محتجزًا منذ ذلك الحين، دون توجيه أي تهم إليه أو محاكمة. منذ نقله إلى غوانتانامو بصفته "محتجزًا ذا قيمة عالية"، لم يتمكن من الطعن بشكل حقيقي في شرعية اعتقاله وحُرم من الرعاية الطبية المناسبة وإعادة التأهيل. بعد ما يقرب من 20 عامًا على اعتقاله، لم تقدم السلطات الأمريكية أبدًا شاهدًا واحدًا أو أدلة مادية لإدانة العزيبي وتسويغ استمرار احتجازه.

واليوم، يصفه العاملون الطبيون العسكريون الأمريكيون بأنه "المعتقل الأشد إعاقةً وعجزًا في قاعدة غوانتانامو البحرية"، بسبب التعذيب وسوء المعاملة الذي تعرض له على أيدي القوات الأمريكية على مدار العقدين الماضيين تقريبًا. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقييم النفسي الذي أجراه طبيب نفسي في الجيش الأمريكي بأنه لا يشكل أي تهديد، فقد رُفض مرارًا وتكرارًا طلبه بنقله إلى بلد آمن للمّ شمل عائلته وتلقي الرعاية الصحية المناسبة.

وبالتالي، فإن الشكوى التي أرسلتها الكرامة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي تعتبر من آخر سبل الانتصاف المتاحة له. ولأن العزيبي محتجز حاليًا تحت الولاية القضائية للحكومة الأمريكية، فقد قدمت الكرامة شكوى ضد الولايات المتحدة، وكذلك باكستان ورومانيا، باعتبار أن الأخيرتين مسؤولتان أيضًا عن الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وتعذيب العزيبي.

علاوة على ذلك، شددت الكرامة على أن اعتقال العزيبي كان على أي حال غير قانوني بموجب القانون الدولي، كما أنه لا أساس له من الصحة وفقًا لعقيدة الولايات المتحدة بشأن استمرار الاعتقال بموجب قانون الحرب. إذ جرى التذرع بهذا السبب لتبرير استمرار احتجاز "المقاتلين الأعداء" دون محاكمة، بموجب تصريح استخدام القوة العسكرية ("AUMF") الذي أقره الكونجرس ردًا على هجمات 11 سبتمبر / أيلول 2001. واستندت هذه الاعتقالات إلى الأساس المنطقي الوحيد أن "المقاتلين الأعداء"، مثل العزيبي، يمكن احتجازهم دون توجيه تهم إليهم لمنع عودتهم إلى ساحة المعركة، وحتى "نهاية الأعمال العدائية".

ومع ذلك، لم يعد هذا ساري المفعول منذ قرار الرئيس السابق ترامب سحب القوات الأمريكية من أفغانستان والتوقيع على اتفاق مع طالبان لإنهاء الأعمال العدائية. فيما أعلن خليفته في البيت الأبيض الرئيس جو بايدن في 31 أغسطس/ آب 2021، "أنهت الولايات المتحدة 20 عامًا من الحرب في أفغانستان في كابول". وهكذا، شددت الكرامة على أنه حتى في ظل العقيدة الأمريكية التقييدية المتمثلة في استمرار الاعتقال بموجب قانون الحرب، وحتى بموجب معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن احتجاز العزيبي إلى أجل غير مسمى يخلو بوضوح من أي أساس قانوني.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس المراجعة الدورية (PRB) - وهو هيئة إدارية مكلفة بمراجعة استمرار احتجاز "المقاتلين الأعداء" المحتجزين في غوانتانامو -

قرر بعد المراجعة الأخيرة لاعتقاله أن "استمرار قانون الحرب باحتجاز المعتقل" لا يزال ضروريًا للحماية من تهديد كبير ومستمر لأمن الولايات المتحدة". اليوم، يرقى وضع العزيبي إلى الاعتقال إلى أجل غير مسمى، وهو في حد ذاته شكل من أشكال التعذيب.

طلبت الكرامة في رسالتها من خبراء الأمم المتحدة المستقلين الاعتراف بالاحتجاز التعسفي للعزيبي وحث الدولة على اتخاذ الخطوات اللازمة للإفراج عنه وضمان نقله إلى دولة ثالثة يتم فيها ضمان سلامته ومنحه حق واجب النفاذ في التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات المختلفة.

طلبت الكرامة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، دعوة الولايات المتحدة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الاحتجاز إلى أجل غير مسمى في خليج غوانتنامو وإعادة تأهيل المعتقلين مثل العزيبي من خلال السماح لهم بالعودة إلى عائلاتهم والحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

منذ سنوات، ظلت قضية معتقلي غوانتنامو على رأس اهتمامات الكرامة من خلال العديد من مبادرات الدعم القانوني والمناصرة. نظمت الكرامة أو شاركت في العديد من الأنشطة الميدانية إلى جانب أسر المعتقلين والمنظمات غير الحكومية، من أجل تسليط الضوء على معاناة المعتقلين وعائلاتهم.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، انتقد خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الإمارات على خلفية الاعتقال التعسفي واستمرار المعاملة السيئة للمعتقلين اليمنيين العائدين من غوانتنامو، مما يدل على أنه حتى بعد الإفراج عنهم، لا يزال هؤلاء المعتقلون يعانون من الاضطهاد والمضايقات من دول المنطقة العربية. في السنوات الماضية، وثقت الكرامة مثل هذه الإجراءات والاضطهاد ضد معتقلي غوانتنامو السابقين في دول، من بينها اليمن و الكويت و الجزائر.

المغرب

في المغرب الكبير، وثقت الكرامة انتهاكات خطيرة، شملت الحق في الحياة والأمن الشخصي، وكذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

وفي الجزائر، تستخدم السلطات بشكل متزايد الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب لقمع المعارضة السلمية، من خلال مقاضاة المتظاهرين السلميين والمعارضين السياسيين لارتكابهم أعمالا غير عنيفة مثل عرقلة حركة المرور أثناء المظاهرات، أو احتلال الساحات العامة، أو انتقاد الجيش.

منذ 25 يوليو/ تموز 2021، تتفاقم أزمة سياسية في تونس عندما أقال الرئيس قيس سعيّد رئيس الوزراء، وعلّق عمل البرلمان لمدة 30 يوما وتولى جميع الوظائف التنفيذية والتشريعية. وقد أدى هذا الاستيلاء التنفيذي على السلطة إلى العديد من الانتهاكات، بما في ذلك ضد القضاء، فضلا عن مضايقة الصحفيين. ولإضفاء الشرعية على الوضع، أُجري استفتاء دستوري في يوليو/ تموز 2022 تلته انتخابات برلمانية في ديسمبر/ كانون الأول 2022 مع نسبة مقاطعة واسعة هي الأعلى على الإطلاق بلغت 90٪.

وفي المغرب، لا يزال غياب ضمانات الحياد واستقلال القضاء يؤدي إلى العديد من المحاكمات السياسية الجائرة، ولا سيما الأعمال الانتقامية ضد أفعال تندرج في إطار حرية التعبير والتجمع السلمي، فضلا عن حرية الصحافة.

لا تزال مخاوف الكرامة في موريتانيا هي نفسها في ما يتعلق بالانتهاكات المنهجية للحق في التجمع السلمي من خلال الاستخدام المفرط للقوة واعتقال المتظاهرين، والاضطهاد القضائي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السلميين، فضلا عن ظروف الاحتجاز السيئة في السجون وعدم وجود آلية مستقلة وفعالة للوقاية والشكاوى من أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

لا يزال الوضع في ليبيا يتسم بالانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي مع استهداف المدنيين بالغارات الجوية وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاحتجاز السري في مناخ من الإفلات التام من العقاب.

حالة الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

واصلت الكرامة هذا العام توثيق حالات الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان في شمال أفريقيا مع الاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين والمتظاهرين السلميين كأنماط مستمرة في جميع أنحاء المنطقة.

وضع متدهور بشدة في تونس بعد تولي السلطة الرئاسية في يوليو 2021

أعربت الكرامة عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في تونس، والتي تدهورت بشكل كبير منذ تعليق عمل البرلمان ثم حله من قبل الرئيس قيس سعيّد.

ومنذ ذلك الحين، تم توثيق عدد متزايد من الإجراءات الجنائية ضد المدونين أو مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب التعبير السلمي عن آراء معارضة أو انتقاد للسلطة التنفيذية. وقد جرى التحقيق مع العديد منهم أو توجيه تهم إليهم، وأدينوا في الغالب بتهم مثل التشهير وازدراء مؤسسات الدولة و"إيذاء" الآخرين من خلال شبكات الاتصالات.

وعلاوة على ذلك، استخدمت السلطات المحاكمات العسكرية ضد المدنيين لانتقادهم الرئيس علنا، كما هو الحال بالنسبة للصحفي والمحلل السياسي صلاح عطية. قدمت الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس شكوى نيابة عنه في 17 أغسطس/ آب 2022 أمام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. اعتقل صلاح عطية في 11 يونيو/ حزيران 2022 من قبل عملاء يرتدون ملابس مدنية، وحكمت عليه المحكمة العسكرية الدائمة بتونس العاصمة في 16 أغسطس/ آب 2022 بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة "المساس بأمن الدولة ومعنويات الجيش".

وقد ألقي القبض على الصحفي عطية بعد أن كشف أن الجيش التونسي رفض تنفيذ الأوامر الرئاسية بشن غارة على مكاتب الاتحاد العام التونسي للشغل ورفضه الكشف للسلطات عن مصادر معلوماته. وذكرت الكرامة، في ندائها العاجل، أن هذه الإدانة تشكل شكلا من أشكال الأعمال الانتقامية الشديدة وتهديدًا مباشرًا لحرية الصحافة في تونس، مما يعكس إرادة الرئيس قيس سعيّد في تكميم جميع أشكال التعبير السلمي عن المعارضة.

استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والخطاب ضد المعارضة السلمية في الجزائر

في سبتمبر/ أيلول 2022، أثارت الكرامة مسألة إدراج الأفراد والكيانات بشكل غير قانوني على أنهم "إرهابيون" من قبل الحكومة الجزائرية بعد أن شرعت الأخيرة في إدراج 16 فردًا بشكل غير قانوني، على الرغم من دعوات خبراء الأمم المتحدة المستقلين للامتناع عن القيام بذلك.

جاء هذا الإدراج بعد أن أعلن المجلس الأعلى للأمن في 18 مايو/ أيار 2021، في بيان صحفي صادر عن وكالة الأنباء الحكومية، أنه يعتبر حركتي المعارضة السياسية السلمية رشاد وحركة تقرير مصير منطقة القبائل "إرهابيتين". كما أفصحت الكرامة عن مخاوفها لخبراء الأمم المتحدة بشأن المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، التي تعرّف "الإرهاب" بأنه "العمل أو التحريض، بأي وسيلة كانت، على الوصول إلى السلطة أو تغيير نظام الحكم بوسائل غير دستورية".

ونتيجة لذلك، شدد العديد من خبراء الأمم المتحدة المستقلين في رسالتهم في سبتمبر/ أيلول 2021 على أن إدراج عبارة "الوسائل غير الدستورية" في تعريف الإرهاب يقوض ممارسة حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، لا سيما "بالنظر إلى السياق الاجتماعي والسياسي الحالي في الجزائر". من الناحية العملية، وبالنظر إلى أن المطلب الرئيسي للحراك هو على وجه التحديد تغيير الحكم من دولة عسكرية إلى دولة مدنية وديمقراطية، يمكن محاكمة جميع الجزائريين الذين يدعون علنًا إلى إنهاء السيطرة العسكرية على السلطة السياسية للمؤسسات الجزائرية بتهمة الإرهاب.

كما شددت الكرامة على أن هذه القوائم تستخدم فعليا كعقوبات بديلة تصدرها السلطة التنفيذية، خارج أي إجراء قضائي، ضد المعارضين المنفيين لتقييد حقوقهم وطلب تسليمهم.

وفي حين رفضت بعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا وسويسرا متابعة طلبات تسليم الجزائر ضد المعارضين السلميين، شاركت دول أخرى، مثل إسبانيا، بشكل مباشر في تدويل هذه السياسة القمعية. لجأت الكرامة إلى إجراءات الأمم المتحدة بعد أن تعاونت الحكومة الإسبانية مع السلطات الجزائرية من خلال تسليم اثنين من المبلغين عن الفساد بشكل غير قانوني، وهما: محمد بن حليمة، ومحمد عبد الله.

كان محمد عبد الله رقيبا سابقا في الدرك الوطني مكلفا بالمراقبة الجوية ومسؤولا عن تصوير الأنشطة المشبوهة على الحدود الشرقية للبلاد لسنوات عديدة. وخلال خدمته، كشف عن فساد منهجي داخل الجيش الجزائري، وشهد أنشطة تهريب ضخمة برعاية الجيش، بما في ذلك تهريب المخدرات على الحدود. وعندما أبلغ رؤسائه بذلك، أُمِر "بالتزام الصمت" أو مواجهة العقوبات والاحتجاز. اضطر للفرار من بلاده من أجل قول الحقيقة، مغادرًا إلى إسبانيا، حيث واصل التنديد بفساد السلطات العسكرية علنا على الشبكات الاجتماعية وفي وسائل الإعلام المستقلة.

بعد الحكم عليه غيابيا في مايو/أيار 2019 بالسجن لمدة 20 عاما من قبل محكمة البليدة العسكرية بتهمة "المساس بأمن الدولة وسمعة الجيش"، أصدرت السلطات الجزائرية مذكرة دولية ضده. وردت إسبانيا، التي كانت تتفاوض آنذاك مع السلطات الجزائرية للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي، بالإيجاب، وحرمت محامي محمد عبد الله الإسباني من فرصة الطعن في القرار وتجاهلت دعوات المنظمات غير الحكومية بعدم المضي قدما في الطرد غير القانوني الواضح للاجئ السياسي.

ولدى وصوله، جرى تسليمه إلى المخابرات الجزائرية وتعرض للتعذيب الشديد قبل نقله إلى السجن العسكري في البليدة، حيث يحتجز حاليا في الحبس الانفرادي.

في 18 يناير/ كانون الثاني 2022، خاطبت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب لدعوة السلطات الإسبانية إلى فتح تحقيق مستقل ودؤوب ونزيه في طرد عبد الله غير القانوني وعواقبه. كما طلبت الكرامة من خبير الأمم المتحدة حث السلطات الجزائرية على إطلاق سراح الضابط السابق ووقف جميع الإجراءات الانتقامية ضده وضد أقاربه

الحق في الحرية والأمن: حالات الاختفاء القسري، الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب، الاعتقال التعسفي

وثقت الكرامة حالات اعتقالات تعسفية وحبس انفرادي مطول إلى أجل غير مسمى وظروف احتجاز تنتهك حظر التعذيب وسوء المعاملة فضلا عن عودة الاختفاء القسري والتعذيب، لا سيما في الجزائر وتونس وليبيا.

الاختفاء القسري ضد النشطاء السلميين في الجزائر: عودة ممارسات الماضي التي سهلتها الثقافة السائدة للإفلات من العقاب

مع تزايد القمع ضد المتظاهرين السلميين والنشطاء والمعارضين السياسيين في الجزائر منذ الحراك، وثقت الكرامة عودة مقلقة لممارسة الاختفاء القسري من قبل قوات أمن الدولة.

في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أحالت الكرامة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي قضية الناشط الشاب عبد الحميد بوزيزة، الذي ظل مختفيا قسريا لعدة أيام بعد اختطافه من قبل عناصر من الدرك الوطني في 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2022. نشر الناشط السلمي والمدون على وسائل التواصل الاجتماعي البالغ من العمر 25 عاما بانتظام

منشورات تندد بوضع المعتقلين السياسيين في البلاد، ودافع عنهم سلميا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. بعد اعتقاله، لم تتمكن عائلته ولا المحامون الذين ذهبوا للاستفسار عنه في محاكم تلمسان والجزائر العاصمة من العثور على أي أثر لاعتقاله أو أي ملف ادعاء بشأنه.

بدورها، أعربت الكرامة عن قلقها العميق إزاء تكرار الحكومة الحالية لممارسة الاختفاء القسري التي أدت في عام 1990 إلى اختفاء ما يصل إلى عشرين ألف ضحية.

منذ أكثر من عشر سنوات، يدعو الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الحكومة الجزائرية إلى السماح له بزيارة البلاد. وعلى الرغم من الموافقة المبدئية، لا تزال هذه الزيارات مؤجلة أو مُلغاة، مما يدل على عدم استعداد النظام للتعاون مع الآليات الدولية بشأن هذه القضية.

وفي الوقت نفسه، تواصل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحميل السلطات الجزائرية المسؤولية عن اختفاء وإعدام ضحايا الحرب الأهلية. هذا العام، أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قرارين بشأن ضحايا الاختفاء القسري، وهما: بوبكر فرقاني، و توفيق جاو. والضحيتان من بين آلاف الجزائريين الذين اختطفتهم الشرطة والجيش في الجزائر بين عامي 1992 و1998، وحرمت عائلاتهم من معلومات عن مصيرهم ومكان وجودهم حتى يومنا هذا.

اختطف أستاذ التاريخ والأب لخمسة أطفال، بوبكر فرقاني، من منزله في قسنطينة (شمال شرقي البلاد)، ليلة 22 حزيران/يونيه 1995، على أيدي عشرات العملاء الذين يرتدون ملابس مدنية وعسكرية برفقة مخبر مقنّع. ومنذ تلك الليلة، لم تره عائلته مرة أخرى. وفي الليلة نفسها، استهدفت عملية واسعة النطاق في المدينة شنها الجيش العديد من المقاتلين الحقيقيين أو المفترضين والمتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أُعدم العديد منهم بإجراءات موجزة عل أيدي الجيش الذي ألقى جثث الضحايا في شوارع قسنطينة والمناطق المحيطة بها في صباح اليوم التالي. وظلت زوجة الضحية، السيدة بوترسة، التي بحثت عنه عبثًا بين الجثث، تسأل عن الحقيقة بشأن مصير زوجها، لكنها واجهت الإنكار والانتقام من السلطات.

و خلصت اللجنة خلال دورتها 135 التي عقدت في جنيف في الفترة من 27 حزيران/يونيو إلى 27 تموز/يوليو 2022 إلى مسؤولية الدولة الجزائرية عن الاختفاء القسري لبوبكر فرقاني. وقضت اللجنة بالبت في القضية بعد بلاغ من الكرامة بتاريخ 26 مايو/ أيار 2016.

كانت قضية توفيق جاو موضوع قرار لجنة حقوق الإنسان بتاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. لقد أثبت خبراء الأمم المتحدة بوضوح مرة أخرى مسؤولية الدولة الجزائرية عن الانتهاكات التي تعرض لها الضحية المفقود منذ اختطافه في قسنطينة من قبل عملاء دائرة الاستعلام والأمن (DRS) في عام 1997. وكان توفيق جاو، البالغ من العمر 35 عاما آنذاك، قد اختطف من قبل دائرة الاستعلام والأمن انتقامًا منه بعد رفض والده محمد جاو، وهو من قدامى المحاربين في جيش التحرير الوطني، قيادة ميليشيا مسلحة في قسنطينة. وعرفت هذه الميليشيات بارتكاب انتهاكات واسعة، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاختفاء القسري ضد المدنيين تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب". وعقب اختطاف ابنه، حاول محمد جاو جاهدًا الحصول على معلومات عن مصيره ومكان وجوده من قوات الأمن والجيش التي ظلت تنكر اعتقاله. وبعد بضعة أشهر علموا من معتقلين آخرين أن توفيق احتجز في ثكنات عسكرية وتعرض لتعذيب شديد.

تقدمت الكرامة بشكوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن اختفاء الضحية بناء على طلب والده. توفي محمد جاو للأسف قبل وقت قصير من صدور القرار، دون أن يرى نتائج نضاله من أجل الحقيقة والعدالة لابنه وغيره من ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر.

واليوم، وعلى الرغم من التوصيات المتكررة من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للتحقيق في حالات الاختفاء هذه، لا تزال السلطات ترفض تسليط الضوء على ملابسات هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومنذ عام 2006، استخدمت السلطات "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، الذي ينص على إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، مثل التعذيب والاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة، من العقاب على نطاق واسع. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه لا يمكن للدولة أن تحتج بهذا الميثاق الذي تبين أنه يتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ لأنه فرض عفوًا شاملًا عن الدولة والقوات التابعة لها التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

لذلك، حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان السلطات الجزائرية على "إجراء تحقيق سريع وشامل يكون فعالًا ومحايدًا ومستقلًا وشفافًا" في اختفاء بوبكر فرقاني وتوفيق جاو وإطلاع العائلات على معلومات مفصلة حول نتائج تحقيقها. كما طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من الدولة الطرف أن تفرج عن الضحايا إذا كانوا لا يزالون محتجزين، وأن تعيد رفاتهم إلى أسرهم في حالة وفاتهم، وأن تقاضي المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة مع تقديم تعويضات كافية للأسر عن الأضرار.

تواصل الكرامة متابعة القرارات الصادرة عن لجان الأمم المتحدة وسلطت الضوء في تقاريرها على مسألة رفض السلطات الجزائرية المستمر للتعاون بحسن نية مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد انعكس التركيز على هذه القضية في تقرير الامتثال للدول الأطراف في هيئات معاهدات حقوق الإنسان، حيث صنف خبراء الأمم المتحدة تعاون الجزائر مع هيئات المعاهدات كواحد من أدنى المعدلات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أدى غياب المساءلة هذا بدوره إلى تعزيز الإفلات من العقاب لدى الدولة والقوات التابعة لها على هذه الانتهاكات الجسيمة التي سهلت تكرارها اليوم ضد المتظاهرين السلميين وغيرهم من نشطاء الحراك.

تزايد استخدام الاحتجاز التعسفي والتعذيب انتقاما من المعارضين السلميين وعائلاتهم في الجزائر

كما تستهدف الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السياسيين وغيرهم من النشطاء السلميين في الجزائر أقارب المعارضين السياسيين في الخارج كما يتضح من اعتقال عبد الرحمن زيتوت. الضحية هو شقيق محمد العربي زيتوت، وهو دبلوماسي جزائري سابق منفي في لندن منذ أن كشف عن الاعتداءات التي ارتكبتها قوات أمن الدولة خلال الحرب الأهلية (1993-2000).

وكان محمد العربي زيتوت قد أُدرِج مؤخرا على قائمة "الإرهابيين" من قبل الحكومة الجزائرية بسبب نشاطه في حركة رشاد، وهي حركة سياسية معارضة سلمية، شارك في تأسيسها.

في هذا السياق، اعتُقل شقيقه عبد الرحمن في 30 مارس/ آذار 2022 من قبل عشرات ضباط الشرطة المسلحين بملابس مدنية، اقتادوه إلى مكان مجهول. اختفى بعد اعتقاله حتى 4 أبريل/ نيسان 2022، عندما علمت عائلته أنه في سجن الحراش (الجزائر العاصمة).

وذكر في وقت لاحق أنه أمضى الأيام الخمسة الأولى من احتجازه في مركز الشرطة المركزي في الجزائر العاصمة، حيث استجوب مطولًا حول علاقاته بشقيقه، ومعتقداته السياسية، وما إذا كان شقيقه يوفر المال لوالديه.

وعلى الرغم من أنه لم يكن له أي أنشطة سياسية، إلا أنه لا يزال متهما بالقيام "بأنشطة تخريبية"، والانتماء إلى "جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، انتقاما من نشاط شقيقه. في 30 سبتمبر/ أيلول 2022، أحالت الكرامة قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز

التعسفي، مشيرة إلى أن عبد الرحمن زيتوت قد اعتقل لسبب وحيد؛ هو أنه شقيق معارض سياسي في المنفى.

لذلك دعت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى الاعتراف بالطبيعة التعسفية لحرمان عبد الرحمن زيتوت من حريته، وحثّ الجزائر على إطلاق سراحه فورا، ووضع حد للأعمال الانتقامية ضد أقارب المعارضين السياسيين المنفيين.

الجزائر تُدان مجددا بشأن انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن للاجئين الصحراويين والنشطاء الحقوقيين

يتعرض اللاجئون الصحراويون والناشطون الحقوقيون بانتظام لانتهاكات حقهم في الحياة والحرية والأمن، على يد كل من السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو، وذلك على الأراضي الجزائرية وبموافقة الدولة.

ينطبق الأمر على حالة فاضل بريكة، المدافع عن حقوق اللاجئين الذي ندد مرارًا وتكرارًا بالانتهاكات التي ترتكبها البوليساريو في مخيمات تندوف. اعتُقل من طرف عملاء البوليساريو في 18 يونيو/ حزيران 2019 أثناء زيارته لعائلته في الجزائر. تعرض للضرب المبرح خلال استجوابات مطولة، وأضرب عن الطعام في 15 يوليو/ تموز 2019 وبعد ذلك نُقل إلى المستشفى. وأُعيد إلى السجن ووُضع في الحبس الانفرادي انتقاما بعد أن رفض طلب ممثل البوليساريو إنهاء إضرابه عن الطعام.

بعد اعتقاله، أحالت الكرامة قضيته إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي أصدر بدوره الرأي رقم 7/2020 الذي اعتبر احتجاز الناشط الصحراوي تعسفيا، وطلب من السلطات الجزائرية، المسؤولة عن الانتهاكات التي ارتكبتها البوليساريو على أراضيها، إطلاق سراحه. في ضوء رفض كل من السلطات الجزائرية والبوليساريو تنفيذ قرار الأمم المتحدة، خاطبت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مرة أخرى في 8 يونيو/ حزيران 2022، في سياق إجراءات المتابعة.

خلال الدورة 134 التي عقدت في جنيف من 28 فبراير/ شباط إلى 25 مارس/ آذار 2022، خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مرة أخرى، إلى أن السلطات الجزائرية مسؤولة عن الانتهاكات التي ارتكبها عملاء البوليساريو ضد لاجئ صحراوي آخر في مخيمات تندوف، هو "امريبه أحمد محمود أدا". في 2 يونيو/ حزيران 2022، أصدرت اللجنة قرارا لصالح الضحية، بموجب شكوى قدمتها الكرامة بشأنه في 12 يونيو/ حزيران 2015.

"امريبه أحمد أدا" هو ناشط في مجال حقوق اللاجئين اعتقل في تندوف من طرف عملاء دائرة الاستعلام والأمن في 25 يوليو/ تموز 2014. وقد اعتقل في أعقاب اعتصام احتجاجي أقيم أمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتنديد بالانتهاكات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف. وطالب المتظاهرون السلميون بحقوق فعّالة في حرية التعبير والتنقل، فضلا عن ظروف معيشية كريمة في مخيمات اللاجئين في تندوف.

وفي مساء يوم اعتقاله، وبعد تعرضه للتعذيب، سلمته دائرة الاستعلام والأمن إلى عملاء البوليساريو الذين اقتادوه إلى سجن "الرشيد"، المعروفة لدى اللاجئين بأنها مركز تعذيب تسيطر عليه البوليساريو. احتجز سرًا لمدة 14 يومًا، واستُجوب حول أنشطته السياسية وتعرض للتعذيب الشديد. وبعد أكثر من شهرين من الانتهاكات الشديدة، قرأ أخيرا تحت الإكراه "اعترافًا" صوره عملاء البوليساريو، ملتزمًا بوقف جميع الأنشطة السياسية. واضطر الضحية، الذي أطلق سراحه أخيرًا، إلى الفرار إلى موريتانيا حيث يعيش أفرادٌ من عائلته.

أُدينت الجزائر بانتظام من قبل كل من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بسبب الانتهاكات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو التي مُنحت

سلطة فعلية على اللاجئين الصحراويين المقيمين في تندوف بالجزائر. ونتيجة لذلك، يترك اللاجئون الصحراويون دون أي سبيل انتصاف قانوني للانتهاكات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو على الأراضي الجزائرية وبعلم وموافقة السلطات الجزائرية.

وفي قضية سابقة قدمتها الكرامة، اختطفت فيها دائرة الاستعلام والأمن أحد مؤسسي جبهة البوليساريو، أحمد خليل محمود بريه، من وسط الجزائر العاصمة، خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضا إلى مسؤولية الحكومة الجزائرية عن اختفائه.

ووفقا لأقاربه، انتقد أحمد خليل محمود بريه بشكل خاص انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قيادة البوليساريو في مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف وسط مناخ سائد للإفلات من العقاب. وحتى الآن، لم تحصل عائلته على أي معلومات عن مصيره ومكان وجوده من قبل السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو.

أحد الناجين من التعذيب والاحتجاز التعسفي في المغرب ينال العدالة أمام لجنة مناهضة التعذيب

أصدرت لجنة مناهضة التعذيب قرارا مهما بشأن المغرب خلال دورتها في يوليو/ تموز 2022. اعترفت اللجنة بموجب شكوى قدمتها الكرامة في البداية في 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 بمسؤولية الدولة المغربية عن التعذيب الذي مارسه أعوانها ضد محمد حاجب. كما اعترفت لجنة مناهضة التعذيب بتعسف احتجاز وإدانة حاجب بالسجن لمدة عشر سنوات، لأنها استندت فقط إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب.

واعتقل السيد حاجب، وهو مواطن ألماني الجنسية من أصول مغربية، لمدة ستة أشهر قبل إطلاق سراحه، وتمت تبرئته من كل التهم. ثم ذهب إلى فرانكفورت في 17 فبراير/شباط 2010 حيث أجبرته الشرطة الألمانية على الذهاب إلى المغرب دون تأخير. اعتقل حاجب ليلة 17 إلى 18 فبراير/ شباط 2010 في مطار الدار البيضاء بمجرد نزوله من الطائرة من قبل عملاء مديرية المراقبة الترابية (DST) قبل نقله على الفور إلى مركز شرطة المعاريف. وقد تعرض للتعذيب هناك أثناء احتجازه الذي دام 12 يومًا، وأجبر في نهايته على التوقيع على محضر للشرطة لم يسمح له حتى بقراءته. وفي 24 يونيو/حزيران 2010، مثل حاجب أمام المحكمة وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات لمشاركته المزعومة في أعمال إرهابية بعد محاكمة موجزة وجائرة.

وفي 28 فبراير/ شباط 2012، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي راسلته الكرامة، رأيا يصف احتجاز السيد حاجب بأنه تعسفي بسبب التعذيب والانتهاكات الجسيمة للمحاكمة العادلة ضده. بعد إطلاق سراحه، كلف حاجب الكرامة مرة أخرى بعرض قضيته على لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي اعترفت بأن سوء المعاملة التي تعرض لها طوال فترة احتجازه تشكل تعذيبًا. وحثت اللجنة المغرب على إجراء تحقيق شامل في التعذيب الذي تعرض له مع ضمان التعويض المناسب له.

لفت انتباه خبراء الأمم المتحدة إلى تجدد الاحتجاز التعسفي ووحشية ممارسات الشرطة في تونس

تظهر الحالات التي وثقتها الكرامة هذا العام في تونس عودة مقلقة لممارسات مثل الاحتجاز التعسفي والتعذيب في ظل الأزمة السياسية المستمرة.

في 6 يناير/ كانون الثاني 2022، قدمت الكرامة وجمعية ضحايا التعذيب في تونس (AVTT)، وجمعية صوت حر بفرنسا، ومنظمة "آي أف دي" الدولية، إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب شكوى بشأن كل من: نور الدين البحيري، المحامي ووزير العدل الأسبق، والسيد بلدي الفتحي، مستشار وزارة الداخلية السابق.

تعرض الرجلان لسوء المعاملة والتعذيب الشديدين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية أثناء اعتقالهما الوحشي والتعسّفي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

كان نور الدين البحيري يقود سيارته مع زوجته، سعيدة العكرمي، وهي محامية في نقابة المحامين في تونس العاصمة، عندما اعترضتهما سيارات عدة تابعة لأجهزة أمن الدولة وشرعت في ضرب الزوجين بعنف، قبل أن تأخذ نور الدين البحيري إلى مكان مجهول. علمت زوجته لاحقا أنه نقل إلى وحدة العناية المركزة في مستشفى بنزرت. وفي اليوم نفسه، اعتقل فتحي البلدي أيضا بعنف على يد عناصر تابعة للأجهزة الأمنية يرتدون ملابس مدنية، أمام منزله. وتعرض للضرب المبرح أمام أسرته لعدة دقائق طويلة قبل نقله إلى مكان مجهول في سيارة دفع رباعي مدرعة.

سلطت الشكوى التي أرسلتها الكرامة والمنظمات الموقعة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب الضوء على المخاوف بشأن الاستخدام المتعمد للقوة الوحشية وغير المتناسبة بشكل واضح ضد الضحايا. كما سلطت الضوء على أن عناصر الأمن ذكروا أنهم كانوا يتصرفون بناء على "تعليمات تلقوها" من السلطات العليا - أي من وزارة الداخلية، مما يشكل ظروفا مشددة.

وعلمت عائلتا الرجلين أن وزارة الداخلية قررت وضعهما تحت الإقامة الجبرية ليلة 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021، في إشعار نشر على موقع وزارة الداخلية. واكتفى الإعلان بالإشارة إلى القرار الإداري "بوضع شخصين قيد الإقامة الجبرية"، دون ذكر اسميهما. لذلك، في 12 يناير/ كانون الثاني 2022، ركزت الكرامة والمنظمات التونسية في الشكوى المرفوعة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، على الطعن في حرمان الشخصيتين السياسيتين من الحرية، داعية الخبراء إلى حثّ الدولة التونسية على إنهاء الإقامة الجبرية التعسفية دون مزيد من التأخير.

ونتيجة لذلك، أرسل العديد من خبراء الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات التونسية، معربين فيها عن "قلقهم العميق" إزاء اعتقال السياسيين، وظروف وطرائق اعتقالهما، وسوء المعاملة التي لحقت بهما واحتجازهما دون أي إجراء قانوني. وشدد الخبراء على أن "إعلان حالة الطوارئ لا يسمح بأي انتقاص من بعض الحقوق المطلقة، بما في ذلك الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري".

في الوقت نفسه، في مساء يوم 7 مارس/ آذار 2022، وبعد 67 يوما من الحرمان التعسفي من الحرية، أنهت السلطات التونسية الإقامة الجبرية لنور الدين البحيري وفتحي البلدي. ولا يزال يتعين على السلطات منحهما حق الحصول على العدالة والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة التي عانيا منها وعانت منها عائلاتهما. ومنذ ذلك الحين، أعربت الكرامة مرارًا وتكرارًا عن مخاوفها، بما في ذلك مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بشأن تكرار الممارسات التي يعتقد معظم التونسيين أنها تعود إلى الماضي.

بؤرة تركيز

بواعث قلق الكرامة وتوصياتها أمام مجلس حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل

شاركت الكرامة هذا العام في الاستعراض الدوري الشامل للجزائر والمغرب وتونس من خلال تقديم تقرير موازٍ لكل بلد في مارس/ آذار 2022 يسلط الضوء على القضايا الرئيسية ويصدر توصيات بشأنها. تتكون عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تجريها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف من استعراض النظراء لإنجازات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتابع الكرامة الاستعراض الدوري الشامل عن كثب، وتركز على أخطر الانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات ضد الحق في الحياة والأمن الشخصي، فضلا عن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

تسمح هذه المراجعة، التي تتم كل أربع سنوات، للمجتمع المدني بالتعبير عن مخاوفه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي بدورها يمكنها تقديم توصيات إلى الدولة قيد المراجعة، وهي بدورها إما أن تقبلها أو ترفضها. أجرت بلدان شمال أفريقيا الثلاثة استعراضها الدوري السابق والثالث في مايو/أيار 2017. وأجري الاستعراض الرابع بين 8 و11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 في جنيف وأتاح للكرامة فرصة لتقييم ما إذا كانت التوصيات السابقة قد نفذت بفعالية.

صورة للأمم المتحدة - Elma Okic - مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

تدهور حالة حقوق الإنسان في المغرب العربي: مخاوف الكرامة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

وأشارت الكرامة مع الأسف في تقاريرها إلى أن التوصيات التي قبلتها البلدان الثلاثة خلال الاستعراضات الدورية السابقة لتحسين حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم تنفذ بعد. بل على العكس من ذلك، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، وبلغت ذروتها في قمع حركات الاحتجاج الشعبية السلمية.

في الفترة التي سبقت الاستعراض الدوري، لفتت الكرامة انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تدهور حالة حقوق الإنسان وعدم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورات السابقة في البلدان الثلاثة. وذكرت الكرامة بأن الاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين والمتظاهرين السلميين لا تزال قضايا رئيسية مشتركة بين البلدان الثلاثة.

في الجزائر، وثقت الكرامة العديد من حالات الاحتجاز التعسفي، لا سيما في سياق قمع المظاهرات السلمية للحراك. وقبض على العديد من المتظاهرين تعسفا، ثم حكم عليهم بعقوبات شديدة لممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد أقيمت هذه الإجراءات الجنائية ضدهم على أساس تشريعات مكافحة الإرهاب القمعية بشكل متزايد. منذ استعراضها الأخير، أعربت العديد من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن انتقادها الشديد لحالة حقوق الإنسان المقلقة في الجزائر، لا سيما منذ بداية الحراك.

وأكدت الكرامة أنه في حين لا تزال الدعوات العلنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لوضع حد للقمع دون استجابة، فإن السلطات الجزائرية تستمر في رفض التعاون بحسن نية مع لجان الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة، لا سيما في سياق الشكاوى الفردية.

وذكرت الكرامة في مساهمتها بالتوصيات التي قبلتها الجزائر خلال الاستعراضات السابقة للاستعراض الدوري الشامل ولاحظت فشلًا كبيرًا في تنفيذ هذه التوصيات. والواقع أنه من بين التوصيات ال 206 التي تلقتها الجزائر، لم يتم تنفيذ أي منها حتى الآن. على سبيل المثال، في عام 2008، وافقت الجزائر على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، بعد أربعة عشر عاما، لم تُتخذ أي خطوات في هذا الاتجاه.

وفي ما يتعلق بالمغرب، أكدت الكرامة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان أن التعبير عن آراء سياسية مخالفة للأيديولوجية الرسمية - لا سيما في مواضيع "حساسة" مثل الصحراء الغربية أو سيطرة النظام الملكي على السلطة السياسية - غالبا ما يؤدي إلى مضايقات قضائية أو ملاحقات قضائية. على الرغم من التوصيات المقدمة في المراجعات الدورية السابقة، شهد عام 2021 اعتقال أو محاكمة العديد من الصحفيين، تحت ذرائع مختلفة، بما في ذلك "المساس بالوحدة الترابية" لمجرد نشر تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بوضع الصحراء الغربية. يسلط تصنيف المغرب في المرتبتين 135 و 136 عالميا خلال عامي 2020 و 2021 - لحرية الصحافة، الضوء على تراجع حرية التعبير في البلاد.

يتضمن التشريع المغربي قيودًا عديدة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع والمظاهرات السلمية. وعلى هذا الأساس، حظرت الشرطة العديد من المظاهرات السلمية أو قمعتها بعنف، وسط إفلات تام من العقاب. وأخيرا، في ما يتعلق بالحق في الحياة والحرية والأمن،

أعربت الكرامة عن قلقها العميق إزاء استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

أعقب قمع الحراك السلمي في الريف (شمال البلاد) اعتقال العديد من الصحفيين والمتظاهرين والنشطاء. وفي حين منح بعضهم عفوا ملكيا أو أفرج عنهم، حوكم آخرون بتهم من قبيل "المساس بأمن الدولة"، وحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة بعد محاكمات جائرة وإكراه على تجريم الذات.

أعربت الكرامة، في تقريرها حول تونس، عن قلقها إزاء عواقب الأزمة السياسية التي تتكشف منذ تعليق البرلمان ثم حله من قبل الرئيس قيس سعيّد. في انتهاك للدستور، أعلن قيس سعيّد أنه سيتولى كامل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمساعدة رئيس الحكومة والوزراء الذين سيعينهم شخصيًا.

وأكدت الكرامة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان أن مستقبل مسار العدالة الانتقالية، الذي انطلق عام 2012 للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل النظام السابق، قد تعرض للخطر بسبب التدابير التقييدية التي اتخذتها السلطة التنفيذية في أعقاب هذه الأحداث.

وأعقب الانقلاب سلسلة من القيود على الحريات الفردية والجماعية، والاعتقالات والإقامة الجبرية للنواب وكبار المسؤولين، بمن فيهم القضاة والسياسيون. ارتفع عدد حالات الفصل بأمر رئاسي منذ يوليو/تموز 2021، مما أثر على العديد من كبار أعضاء الحكومة والقضاء.

تصاعدت وتيرة الإجراءات الجنائية ضد المدونين أو مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب التعبير السلمي عن آراء معارضة أو انتقاد السلطة التنفيذية. وقد جرى التحقيق مع العديد منهم أو توجيه تهم إليهم، وفي معظم الأحيان، أدينوا بتهم مثل التشهير وازدراء مؤسسات الدولة و"الإضرار" بسمعة الآخرين من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، قُمعت بعنف العديد من المظاهرات السلمية ضد الظلم الاجتماعي على يد قوات الأمن التونسية. وفي الوقت نفسه، أدى تمديد حالة الطوارئ من قبل الحكومة إلى مزيد من القيود على الحريات المدنية، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

كما أعربت الكرامة عن قلقها بشكل خاص إزاء الإجراءات التي تقوض استقلال القضاء من خلال قرارات أحادية الجانب للرئيس، الذي يسيطر الآن على الإجراءات التأديبية لأعضاء السلطة القضائية. وبتعبير أدق، شددت الكرامة على خطورة قرار الرئيس بحل المجلس الأعلى للقضاء، وهو الهيئة المستقلة المسؤولة عن تعيين القضاة.

في 13 فبراير/ شباط 2022، وقع الرئيس مرسومًا بقانون لإنشاء مجلس أعلى "مؤقت" للقضاء مع سلطة فصل القضاة ومنعهم من الإضراب. وعين أعضاء هذه الهيئة "المؤقتة"، مما سمح له بالسيطرة على القضاء، على الرغم من المخاوف التي أعربت عنها معظم الأحزاب السياسية بشأن هذه المسألة. في 9 يونيو/ حزيران 2022، أرسل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين رسالة إلى السلطات التونسية، أعرب فيها عن مخاوفه بشأن هذه التدابير، مضيفًا أنها تحدث في سياق كان فيه الفصل بين السلطات "مهددا".

تحسين حقوق الإنسان في المغرب الكبير: توصيات الكرامة

بالنسبة لكل بلد، كررت الكرامة التوصيات التي اعتبرتها الأكثر أهمية، والتي لم تنفذ حتى الآن. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى العديد من التوصيات التي رفضتها الدول خلال الاستعراضات السابقة، ولكنها ضرورية لتحسين حالة حقوق الإنسان.

ففي ما يتعلق بالجزائر، ذكّرت الكرامة بأهمية تعديل مواد قانون العقوبات التي تعاقب على ممارسة حرية التعبير السلمي بعقوبة السجن، وإصلاح تشريعاتها لمكافحة الإرهاب، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والحظر الفعلي للاعتقالات والاحتجازات التعسفية من خلال تحديد مدة الاحتجاز لدى الشرطة ب 48 ساعة وضمان الوصول الفوري إلى محام.

وفي ما يتعلق بالمغرب، تضمنت التوصيات المتكررة ما يلي: وقف محاكمة الصحفيين والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ومراجعة أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالإرهاب وضمان كفالة الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحظر محاكمة من يمارسون هذا الحق بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، في ما يتعلق بتونس، سلطت الكرامة الضوء على توصيات تشمل ضمان مساءلة مرتكبي جميع أعمال التعذيب المرتكبة في سياق مكافحة الإرهاب، والتحقيق بنزاهة في شكاوى التعذيب، واعتماد تدابير لضمان الحماية والاحترام الواجبين للحق في الحصول على المعلومات وحرية التعبير وحرية الصحافة.

ضمان مساءلة الدولة: رصد الكرامة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

بعد هذا الاستعراض، ستراقب الكرامة تنفيذ التوصيات المقبولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المستقلة. وفي هذا السياق، دعت الكرامة المجتمع المدني إلى توحيد جهوده لضمان مراقبة اضطلاع حكوماته بمسؤولياته في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

وذكرت الكرامة بأن هذا الدور الرقابي يضمن مساءلة الدول ويزيد الوعي العام بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي تعهدت بها الحكومات. وتزداد أهمية هذا الدور في ما يتعلق بإخفاقات الدول الثلاث المتكررة في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

بؤرة تركيز

مكافحة الإفلات من العقاب إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية

ليبيا

لا يزال غياب آليات المساءلة في ليبيا يوفر أرضًا خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. تواصل الكرامة تقديم الحالات والشكاوى إلى خبراء الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة وحماية ضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري من جميع أطراف النزاع.

وقد أسفر هذا الإجراء عن نتائج إيجابية هذا العام مع إطلاق سراح الناشط السياسي ونائب وزير الخارجية السابق لشؤون ضحايا الحرب والمفقودين، الدكتور محمد الرجيلي غومة عبد الرحمن، في فبراير/شباط 2022، بعد ست سنوات من الاحتجاز التعسفي بمعزل عن العالم الخارجي.

اختطف محمد الرجيلي على يد مسلحين في العاصمة الليبية طرابلس في 8 يونيو/حزيران 2016 بينما كان في طريقه إلى العمل. في 12 يونيو 2017، وجهت الكرامة نداءً عاجلاً إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، مطالبة الخبراء بالتدخل الفوري لدى السلطات الليبية وحثها على إبلاغ عائلته بمصيره وإطلاق سراحه. في سبتمبر/ أيلول 2017، سُمح لزوجته أخيرًا بالتحدث إليه عبر الهاتف، حيث أخبرها أنه احتجز لمدة 15 شهرًا في مكان مجهول قبل نقله إلى قاعدة

صورة لمحكمة الجنائية الدولية - في موقع لطمر النفايات في ترهونة ، ليبيا، أين تم التعرف على أكثر من 50 جثة في عدد من المقابر الجماعية.

معيتيقة الجوية، علمًا أنه مصاب باللوكيميا، وكانت عائلته تخشى على حياته.

خلال فترة توليه منصب نائب وزير ضحايا الحرب والمفقودين، ندد الرجيلي بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، التي ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة؛ ولذلك كانت أسرته تخشى أن يكون اختطافه أحد أشكال الانتقام بسبب مواقفه.

ولا يزال ضحايا آخرون للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة محرومين من حريتهم في ظروف تعرض حياتهم للخطر. هذه هي حالة مصطفى طالب يونس عبد الخالق الدرسي، الداعية الذي اعتبرته قوات الردع "صاحب بدعة"، فاختطفته في 6 يناير/كانون الثاني 2016. وكانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد سلطت الضوء في وقت سابق على أن الانتهاكات المتزايدة التي ترتكبها قوات الردع تهدف إلى إسكات أي صوت معارض لا يتوافق مع أيديولوجيتها.

وفي يناير/كانون الثاني 2018، نقل الدرسي إلى مركز احتجاز غير رسمي في مطار معيتيقة الدولي، الذي تسيطر عليه قوات "الردع" ولا يزال محتجزا هناك، يجهل التهم الموجهة إليه، ودون أن يمثل أمام سلطة قضائية، على الرغم من توجيهات النائب العام في طرابلس.

في أغسطس/ آب 2022، تلقت الكرامة معلومات موثوقة تفيد بأن صحته قد تدهورت بشكل خطير، وبالتالي دعت الحكومة الليبية إلى التنفيذ العاجل لرأي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الداعي إلى الإفراج الفوري عنه وتعويضه. بالإضافة إلى ذلك، عاودت الكرامة دعوتها لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة لوضع حد لممارسة الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على نطاق واسع من قبل قوات الردع التي يجب أن تكون تحت مسؤولية السلطات.

انتشار ممارسات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، يجعلها ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية

لا تزال حالات الاختفاء القسري سلوكًا ممنهجاً تواصل الكرامة توثيقه مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. في 21 مارس/ آذار 2022، نبهت الكرامة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى حالة العقيد في الجيش الليبي أسامة محمد صالح الغفير العبيدي، الذي اعتقلته ميليشيات الجنرال خليفة حفتر في المنطقة الشرقية من سرت في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

وبعد القبض عليه، حاولت عائلته دون جدوى الحصول على معلومات عن مصيره ومكان وجوده من سلطات بنغازي، التي رفضت الاعتراف باحتجازه. ومع ذلك، وبعد وقت قصير من القبض عليه، ظهر في برنامج تلفزيوني على قناة الحدث، التابعة للجنرال حفتر، وعليه آثار التعذيب وسوء المعاملة وبدا أنه يتحدث تحت الإكراه. ثم اختفى مرة أخرى، وتلقت عائلته معلومات تفيد بأنه تعرض للاعتقال والتعذيب سرًا على يد اللواء خليفة حفتر وقواته؛ لذلك وجهت الكرامة نداءً عاجلا إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، تطالبه فيه بالتدخل العاجل لتسليط الضوء على مصير العقيد العبيدي وضمان حقه في الحرية والأمن. في وقت لاحق، في 23 سبتمبر/ أيلول 2022، خاطبت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وطلبت من الخبراء الاعتراف باحتجازه التعسفي والمطالبة بالإفراج الفوري عنه وتعويضه. سلطت الكرامة الضوء في شكواها على الإفلات التام من العقاب الذي تواصل بموجبه ميليشيات الجنرال خليفة حفتر

احتجاز مئات الأشخاص سرًا. وقد تلقت الكرامة شهادات عديدة عن عمليات اعتقال واختطاف تعسفية من قبل هذه الميليشيات، ولا يزال بعض الضحايا رهن الاختفاء القسري حتى يومنا هذا. وأفادت شهادات الناجين بالاستخدام المنهجي للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك الضرب المبرح، والصدمات الكهربائية، والإعدام الوهمي، والجلد، والإيهام بالغرق.

لذلك؛ شددت الكرامة على أهمية وضع جميع هذه الميليشيات، دون استثناء، تحت السيطرة الفعلية للحكومة الشرعية والقضاء، من أجل وضع حد لمناخ الإفلات السائد من العقاب في البلاد.

وأسفرت قضايا أخرى قدمت إلى خبراء الأمم المتحدة عن قرارات مثل الرأي رقم 62/2021 الصادر عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 بشأن حرمان المواطنين الليبيين: عبد الحكيم امبارك محمد علي، وسليمان محمد سالم سليمان من حريتهما. واعتبر خبراء الأمم المتحدة أن الرجلين قد احتجزا تعسفيا في مركز احتجاز معيتيقة منذ اعتقالهما من قبل قوات الردع في عام 2016.

وأحالت الكرامة قضيتهما إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 11 أغسطس/ آب 2021، باعتبار أن اعتقال الرجلين واستمرار احتجازهما إجراءٌ تعسفي، لأنهما اختطفا من قبل قوات الردع واحتجزا منذ ذلك الحين دون تهمة أو محاكمة. وقد حاولت عائلتا الرجلين، عبثًا، زيارتهما وتأمين إطلاق سراحهما، وتعرضت أسرتا الضحيتين لأعمال انتقامية وتهديدات بالانتقام من قبل قوات الردع.

وأشار خبراء الأمم المتحدة في رأيهم إلى أن حق الأشخاص المحرومين من حريتهم في مراجعة قضائية مستقلة يعد ضمانة أساسية، وقد حُرم منها الضحيتان في هذه القضية.

كما ذكّر الخبراء بتوصية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بضرورة أن تتصدى الحكومة بشكل عاجل لانتشار الجماعات المسلحة ووقف ممارساتها، من خلال السيطرة على جميع مرافق الاحتجاز وتزويد المحتجزين بجميع الضمانات الإجرائية، وفقا للقانون الليبي والمعايير الدولية.

وفي الوقت نفسه، أقر الخبراء بالمسؤولية الكاملة للحكومة الليبية عن أعمال قوات الردع بموجب القانون الدولي، وأشاروا إلى أنه "في ظروف معينة، قد يشكل السجن الواسع النطاق أو المنهجي أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية في انتهاك لقواعد القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية".

حاجة ملحة لوضع حد لإفلات ميليشيات حفتر من الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة على نطاق واسع

في 6 يونيو/ حزيران 2022، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 11/2022 بشأن حرمان عمر المختار أحمد الداقل من حريته، وذلك بموجب شكوى قدمتها الكرامة في سبتمبر/ أيلول 2021.

اختطف الداقل في 13 يوليو/ تموز 2016 من قبل مجموعة من عناصر الميليشيات المدججين بالسلاح التابعين للجنرال خليفة حفتر، والذين اقتحموا منزله في بنغازي واقتادوه عنوة إلى مكان مجهول، وبعد شهر من الاختفاء القسري، نقل إلى سجن الكوفية، حيث سمح لوالدته وشقيقته بزيارته للمرة الأولى.

أخبرهم الداقل أنه اعتقل بسبب إدانته لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الميليشيات التابعة لحفتر عندما كان طالبًا، ومنذ اعتقاله حتى الآن، لم يمثل الداقل أمام

سلطة قضائية مختصة.

في رأيه رقم 11/2022، الصادر عقب الشكوى التي قدمتها الكرامة نيابةً عن الضحية، لاحظ الفريق العامل الطبيعة التعسفية لحرمان الداقل من حريته، ودعا القوات المسؤولة عن احتجازه إلى إطلاق سراحه فورًا.

هذا القرار هو خطوة مهمة نحو مزيد من الإجراءات القانونية لإنهاء إفلات جميع القوات المسلحة والميليشيات المرتبطة بالجنرال حفتر من العقاب.
وبينما شدد الخبراء على خطورة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الضحية، سعوا إلى تحديد المسؤولية القانونية الدولية لكل من الحكومة الليبية والقوات المسلحة تحت قيادة الجنرال حفتر. من جهتها، دعت الكرامة النائب العام في بنغازي إلى تنفيذ رأي خبراء الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

لا تزال الانتهاكات التي ارتكبتها قوات حفتر محور جهود الكرامة لتحديد المسؤولية الجنائية الدولية الفردية للقائد وقواته. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي أنه تلقى أدلة على انتهاكات ارتكبتها قوات حفتر. وهذه الانتهاكات خطيرة للغاية تشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاختطاف، والعنف الجنسي، والاختطاف، وتشويه الجثث، والاختفاء القسري، وأخذ الرهائن والنهب، فضلا عن عمليات القصف الجوي العشوائي، واستخدام الألغام، والمحاكمات العسكرية للمدنيين، وتدمير الممتلكات.

كما أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن بزيارته لمواقع في ترهونة حيث توجد مقابر جماعية، مشيرًا إلى العثور على أكثر من 250 جثة بعد "رميها دون مراسم (دفن)"، وشدد على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح "بانتشار الشعور بأن الإفلات من العقاب أمرٌ لا مفر منه".

وكانت الكرامة قد سلطت الضوء على الجرائم التي ارتكبتها قوات الجنرال حفتر، الذي يحظى بدعم العديد من الحكومات العربية والأوروبية، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا. وأعربت الكرامة عن قلقها بعد اغتيال عدد من القادة الميدانيين لقوات حفتر، المطلوبين لارتكابهم جرائم دولية، فيما يبدو أنه جزء من عملية تطهير داخلية. وبشكل أكثر تحديدا، أعربت الكرامة عن خشيتها من أن تكون عمليات الإعدام هذه قد صدرت بأمر من الجنرال حفتر لتحييد المسؤولين عن تنفيذ أوامره غير القانونية.

قد يكون هذا هو حال محمود الورفلي، أحد كبار قادة الجنرال حفتر، الذي اتهمته المحكمة الجنائية الدولية بإعدام أكثر من 40 سجينا شخصيا. في 24 مارس/ آذار 2021، اغتيل الورفلي في ظروف غامضة. في 27 يوليو/ تموز 2021، قتل قائد آخر من ميليشيا حفتر، متهم أيضا بارتكاب جرائم حرب، محمد الكاني، اغتيل مع أحد مرافقيه بالرصاص في بنغازي على يد ميليشيا يقودها أحد أبناء حفتر. كان الكاني أحد قادة حفتر المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، واتهمهم المدّعون العامون الليبيون بارتكاب عمليات قتل جماعي في ترهونة، جنوب شرقي طرابلس.

وفي هذا السياق، راسلت الكرامة العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق في ليبيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في هذه الاغتيالات وتوضيح ملابساتها.

المشرق

عملت الكرامة هذا العام على توثيق الحالات الفردية وتقديم التقارير إلى خبراء الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في العراق ولبنان. وعلى وجه الخصوص، وضع أماكن الاحتجاز في هذين البلدين وممارسات الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي، التي تدخل في صميم عمل الكرامة. وواصلت أيضا رصد المسائل الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك حقوق الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

في 31 يناير/ كانون الثاني 2022، قدمت الكرامة تقريرها الموازي إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سياق الاستعراض السادس للعراق الذي تم خلال الدورة 134 (28 فبراير/ شباط - 25 مارس/ آذار 2022). لفتت الكرامة انتباه اللجنة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البلاد وقدمت عددا من التوصيات.

في الأردن، تشمل القضايا التي أثارتها الكرامة في السنوات الأخيرة الانتهاكات التي ارتكبتها دائرة المخابرات العامة في سياق مكافحة الإرهاب والمضايقات القضائية أو اضطهاد الأصوات المعارضة. ولا تزال هذه القضايا محل اهتمام خبراء الأمم المتحدة، لا سيما الاعتقالات المتكررة للمتظاهرين والنشطاء السلميين بتهم مثل "نشر أخبار كاذبة" أو "إثارة الفتنة".

بعد أكثر من عقد من فظائع الحرب، لا يزال المدنيون في سوريا يواجهون عواقب النزاع دون أي احتمال ملموس للمساءلة. وفي سبتمبر/أيلول، حذرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة من عواقب التصعيد الجديد للنزاع على المدنيين، مع تضاؤل الموارد وتراجع الاهتمام الدولي.

حالة الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

تعتبر الهجمات على الحريات العامة في المنطقة حرجة بشكل خاص في العراق، حيث اتخذت شكل القمع العنيف لجميع أشكال الانتقاد السلمي للحكومة. في لبنان وفلسطين، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون يواجهون الترهيب والانتقام بسبب نشاطهم السلمي، لا سيما في شكل اضطهاد قضائي ومضايقة.

القمع العنيف للانتقاد السلمي في العراق

سلطت الكرامة، في تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في العراق المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في يناير/ كانون الثاني 2022، الضوء على استمرار الحكومة في استخدام قانون مكافحة الإرهاب لقمع الانتقاد السلمي. تصاعدت هذه الحملة مع قمع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 2019، والتي استقطبت مئات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع في مختلف المدن العراقية. ومنذ ذلك الحين، قتل أو جرح عدد متزايد من النشطاء والصحفيين المعروفين بمعارضتهم على أيدي الميليشيات المدعومة من الحكومة وقوات الأمن، التي نفذت أيضا العديد من عمليات الاختطاف.

في ملاحظاتها الختامية الصادرة في أغسطس/ آب 2022 بعد المراجعة، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن "قلقها إزاء التقارير التي تفيد بانتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي في سياق مظاهرات 2019 و 2020، بما في ذلك منع تغطية المظاهرات من خلال إغلاق وسائل الإعلام وإبطاء سرعة الإنترنت، وكذلك استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين على يد قوات الأمن، ما أدى إلى إصابات ووفيات، وادعاءات بحالات اختفاء قسري". وأوصت اللجنة الدولة العراقية "باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في القيام بعملهم دون خوف من العنف أو الانتقام" و "إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في مزاعم التهديدات أو العنف ضد الصحفيين والمتظاهرين".

ويفترض بالحكومة العراقية تنفيذ التوصيات في غضون المهلة الزمنية التي حددتها اللجنة. من أجل إبلاغ خبراء الأمم المتحدة بالتقدم المحرز أو عدمه في حالة حقوق الإنسان في البلاد، تراقب الكرامة عن كثب تنفيذ الحكومة لهذه التوصيات.

المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون معرضون للخطر في لبنان

في 22 فبراير/شباط 2022، كتبت الكرامة إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بشأن التهديدات والترهيب ضد المحامي اللبناني والمدافع عن حقوق الإنسان طارق شندب. لسنوات عديدة، قدم المحامي المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان، بمن فيهم اللاجئون السوريون. وهو معروف أيضا بإدانته العلنية للفساد على أعلى مستويات الدولة.

وعمل المحامي شندب على كشف ضلوع بعض القادة العسكريين في العديد من الانتهاكات، مثل الإعدام بإجراءات موجزة ضد لاجئين سوريين بمخيمات عرسال شرق لبنان، وهو الأمر الذي حوكم بسببه تعسفيا في محكمة طرابلس العسكرية كأحد أشكال الانتقام.

وازداد الضغط عليه عندما ندد في أغسطس آب 2021 بتهديدات حزب الله ضد المدعي العام المكلف بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت. ووصلت مضايقات واضطهاد المحامي شندب إلى مستويات غير مسبوقة، مما أجبره على الفرار إلى اسطنبول، حيث يواصل العمل كمدافع عن حقوق الإنسان. لذلك طلبت الكرامة من خبراء الأمم المتحدة دعوة السلطات اللبنانية إلى وقف جميع الإجراءات الانتقامية ضد شندب وجميع المحامين في لبنان والسماح لهم بالقيام بعملهم باستقلالية وأمان تامّين.

المدافعون الفلسطينيون عن حقوق الإنسان يواجهون ضغوطا متزايدة وانتقامية

نددت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (الأرض الفلسطينية

المحتلة/إسرائيل) مرة أخرى هذا العام بالاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والتمييز ضد الفلسطينيين في تقرير صدر في يونيو/ حزيران. ووصف خبراء الأمم المتحدة الاحتلال ومعاملة الفلسطينيين من قبل إسرائيل بأنها "غير قانونية" بموجب القانون الدولي، واعتبروها جزءًا من "الأسباب الجذرية الرئيسية للتوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد الصراع في المنطقة".

على مدى السنوات القليلة الماضية، رصدت الكرامة باستمرار الإخلاء القسري الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين من منازلهم وممتلكاتهم، بما في ذلك هدم المنازل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

وفي حين شدد خبراء الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا على الحق المطلق للفلسطينيين في ممارسة حقهم في تقرير المصير ضد الاحتلال، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفين من قبل السلطات الإسرائيلية لدورهم في كشف الانتهاكات. في رسالة إلى السلطات الإسرائيلية في مارس/ آذار 2022، طلب العديد من خبراء الأمم المتحدة توضيحات بشأن مزاعم الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي و "العقاب الجماعي" ضد القرويين في الأرض الفلسطينية المحتلة الذين يحتجون على هدم المنازل، فضلا عن التمييز ضد الفلسطينيين في الحصول على السكن والمياه.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، ندد خبراء الأمم المتحدة أيضا في بيان صحفي باستخدام إسرائيل "لتشريعاتها ولوائحها العسكرية الخاصة بمكافحة الإرهاب لوقف وتقييد وتجريم حقوق الإنسان المشروعة والعمل الإنساني، وكوسيلة للسيطرة على السكان الفلسطينيين وقمعهم".

حق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

في جميع أنحاء منطقة المشرق، ولا سيما في بلدان مثل لبنان، وإلى حد أكبر في البلدان التي مزقتها الحروب مثل العراق وسوريا، يتعرض حق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن لانتهاكات متعددة وواسعة النطاق. علاوة على ذلك، في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي الفلسطينية الأخرى، لا تزال عمليات القتل خارج نطاق القضاء وغيرها من الانتهاكات لحق الفلسطينيين في الحياة والحرية والأمن مستمرة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي نفسه.

فلسطين – إسرائيل: عام قياسي من العنف الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة

في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2022، أدان العديد من خبراء الأمم المتحدة المستوى غير المسبوق من الهجمات التي تشنها القوات الإسرائيلية والمستوطنون ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وذكروا أنه خلال عام 2022 قتل ما لا يقل عن 150 فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة على يد القوات الإسرائيلية، من بينهم 33 طفلا. علاوة على ذلك، ندد خبراء الأمم المتحدة بعنف المستوطنين الإسرائيليين دون عقاب، مؤكدين أن "المستوطنين الإسرائيليين الملثمين يهاجمون الفلسطينيين في منازلهم، ويهاجمون الأطفال في طريقهم إلى المدرسة، ويدمرون الممتلكات ويحرقون بساتين الزيتون، ويرهبون مجتمعات بأكملها مع الإفلات التام من العقاب".

ويستمر إفلات المستوطنين والقوات الإسرائيلية من العقاب، في ظل ما وصفه خبراء الأمم المتحدة بأنه "أدلة مقلقة على أن القوات الإسرائيلية تسهل هجمات المستوطنين وتدعمها وتشارك فيها في كثير من الأحيان، ما يجعل من الصعب التمييز بين عنف المستوطنين الإسرائيليين وعنف الدولة". على الرغم من قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016 الذي ينص تحديدًا على إنهاء النشاط الاستيطاني، شهد عام 2022 زيادة أخرى في عدد هجمات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة ومعها تكريس إفلات الجناة من العقاب.

شجب الممارسة الواسعة النطاق والمنهجية للاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة في العراق لدى هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

قدمت الكرامة هذا العام تقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب في إطار استعراضهما الدوري للعراق.

سلطت الكرامة، في تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في يناير/ كانون الثاني 2022، الضوء على انتهاكات الحق في الحياة والممارسة المنهجية للتعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي من بين بواعث قلقها الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، أدانت الكرامة أحكام الإعدام العديدة التي صدرت بعد محاكمات جائرة، غالبا على أساس قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005. وتنفذ أحكام الإعدام هذه بانتظام في شكل إعدامات جماعية، والتي أدانها بالإجماع خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الإنسان. كما سلط تقرير الكرامة الضوء على العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء للمدنيين التي نفذها الجيش العراقي والميليشيات المدعومة من الحكومة في سياق الحرب ضد "داعش".

تم توثيق الاستخدام المنهجي للتعذيب في تقرير الكرامة المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب. على الرغم من تصديق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فإن الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية المتعلقة بتعريف وتجريم التعذيب، فضلا عن ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة، تخلق أرضًا خصبة للانتهاكات.

كما سلطت الكرامة الضوء على حقيقة أن الاعتقالات التعسفية غالبًا ما تؤدي إلى الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة، وفي بعض الحالات، أحكام الإعدام. ولا تشكل هذه الممارسات انتهاكات لحقوق الضحايا في الحياة والحرية فحسب، بل تشكل أيضا شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية للضحايا وأسرهم على حدٍ سواء.

في مايو/ أيار 2022، اعتمدت لجنة مناهضة التعذيب ملاحظاتها الختامية وتوصياتها، التي أعربت فيها عن قلقها إزاء الافتقار إلى الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية الاحتجاز، ودعت السلطات إلى ضمان احترام هذه الحقوق على أساس غير تمييزي. كما أعرب أعضاء لجنة مناهضة التعذيب عن قلقهم إزاء "التقارير التي تشير إلى أن الأشخاص المحتجزين، لا سيما في المرافق الخاضعة لسلطة قوات الأمن وفي المرافق الخاضعة لولاية المحاكم، يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

وأشارت الكرامة أيضا في تقريرها إلى اللجنة إلى وجود أماكن احتجاز غير رسمية، مشيرة إلى أنها تلقت شهادات عديدة من عائلات ضحايا الاحتجاز غير القانوني وبمعزل عن العالم الخارجي في أماكن احتجاز تبقيها السلطات سرية. وحثت اللجنة "الدولة الطرف على أن تكفل، على سبيل الأولوية، تطبيق التشريعات الوطنية تطبيقًا فعالًا في جميع أنحاء البلد وأن تغلق فورًا جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية".

نشرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ملاحظاتها الختامية وتوصياتها التي تعكس مخاوف الكرامة بشأن "ظروف الاحتجاز غير المقبولة، مثل الاكتظاظ وعدم حصول المحتجزين على الرعاية الطبية، فضلا عن حرمان المحتجزين من الضمانات الإجرائية مثل الوصول إلى محام والاتصال بالأسرة". كما دعا الخبراء السلطات إلى ضمان "احتجاز المعتقلين فقط في مرافق الاحتجاز الرسمية وإغلاق أي مرافق سرية أو وضعها تحت إشراف الحكومة".

حاجة ماسة لمزيد من الرصد لحقوق الإنسان والوضع الإنساني في سوريا

لا يزال الاختفاء القسري يمثل مشكلة كبيرة في سوريا، مع انتهاكات ترتكبها جميع أطراف النزاع. ولا يزال العديد من الضحايا في عداد المفقودين، بمن فيهم أولئك الذين اعتقلهم تنظيم "داعش" سابقا في المناطق الخاضعة الآن لسيطرة الحكومة السورية. في 12 مايو/ أيار 2022، أرسل العديد من خبراء الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السورية بشأن "عدم اتخاذ تدابير لإجراء بحث دقيق وشامل عن الأشخاص المختفين قسرا من قبل "داعش" في سوريا، فضلا عن عدم إجراء تحقيقات وفقا للمعايير الدولية في المقابر الجماعية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية الآن". ووفقا للأمم المتحدة، لا يزال مصير ومكان أكثر من 8,143 شخصا محتجزين لدى تنظيم "داعش" مجهولين.

في سبتمبر/ أيلول 2022، دعت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي إلى عدم "النظر بعيدًا"؛ لأن المدنيين في سوريا يواجهون "معاناة ومصاعب متزايدة ناجمة عن العواقب المميتة لأكثر من عقد من الحرب".

وقد ندد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك بوضع اللاجئين والنازحين في مخيمات النازحين مثل مخيم الهول باعتباره محاصرا في "ظروف يائسة". في نوفمبر 2002، أدان تورك القتل الوحشي لفتاتين تعرضتا للاغتصاب وعثر عليهما لاحقًا مصابتين بطعنات في حفرة الصرف الصحي في مخيم الهول.

ووفقا للأمم المتحدة، يحتجز ما لا يقل عن 53 ألف شخص في مخيم الهول، أكثر من نصفهم من الأطفال، بينما لا يزال آلاف آخرون في مخيمات أخرى في شمال شرقي سوريا. وفي هذا الصدد، ذكر تورك بأن "لكل طفل الحق في أن ينمو في بيئة تحمي كرامته ومصالحه الفضلى، دون التعرض للألم والمعاناة والعنف".

بؤرة تركيز

أكثر من عقد من المناصرة ضد ممارسة الاختفاء القسري وإفلات مرتكبيها من العقاب

العراق

لأكثر من عقد من الزمان، وخاصة منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والصراع الذي أعقب ذلك، وضعت الكرامة قضية الاختفاء القسري في صميم نشاطها القانوني. تهدف هذه الجهود أولاً إلى توضيح مصير الضحايا وأماكن وجودهم من خلال تقديم شكاوى إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي صادق عليها العراق في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. علاوة على ذلك، تلفت الكرامة بانتظام انتباه مختلف خبراء الأمم المتحدة إلى منهجية ممارسة الاختفاء القسري في العراق والإفلات غير المقبول من العقاب لمختلف مرتكبيها.

جهود الكرامة لتوضيح مصير الضحايا وأماكن وجودهم

في أعقاب شكاوى الكرامة لدى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، حثت الأمم المتحدة السلطات العراقية على المضي قدما بحسن نية في البحث عن الضحايا وتحديد مكانهم، ودعتها إلى التحقيق في اختفائهم وفقا لالتزاماتها التعاهدية.

أم عراقية (أم أحمد) تحمل صورا لأبنائها المفقودين في مدينة الموصل شمال العراق ، 10 مايو 2022. (AFP).

حتى الآن، قدمت الكرامة أكثر من 200 حالة اختفاء قسري إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وهو ما يمثل نسبة صغيرة فقط من العدد الفعلي لحالات الاختفاء القسري في البلاد. في 21 يناير/ كانون الثاني 2022، حثت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري السلطات العراقية على تسليط الضوء على مصير وليد الجنابي، ومحمد طارق ذنون العلو، اللذين اختفيا بعد اعتقالهما.

اختطف وليد الجنابي في 6 يونيو/حزيران 2015 من منزله في اللطيفية (جنوب بغداد) من قبل أفراد من الجيش العراقي، ومنذ ذلك الحين باءت محاولات أقاربه المستمرة لتحديد مكانه بعد اختطافه بالفشل. اختفى محمد طارق ذنون العلو أثناء فراره من مدينته تلعفر (شمال غربي العراق) خلال المواجهات بين تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وبين الجيش العراقي. وقد ألقي القبض عليه عند نقطة تفتيش تابعة للميليشيا الكردية (البشمركة) واقتيد إلى معسكر اعتقال غير رسمي، مع مئات المدنيين. لم تسمع عائلته عنه شيئا منذ 28 أغسطس/ آب 2019، عندما اتصل العلو بأقاربه للمرة الأولى والأخيرة. بدورها، شددت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، التي تدعو الدولة الطرف بانتظام إلى التعاون من أجل توضيح مصير الأشخاص المفقودين، على أنه لا يمكن التذرع بأي ظروف لتبرير الاختفاء القسري وأن الدولة مسؤولة عن التحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري على أراضيها، بما في ذلك تلك التي ترتكبها الميليشيات.

وفي حالة أخرى، دعت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، السلطات العراقية إلى الكشف عن مصير المواطن العراقي عامر الكرطاني المفقود منذ اختطافه من منزله، ليلة 21 مايو/ أيار 2014، من قبل أفراد من شرطة المخابرات العراقية. ومنذ اختطافه، لم تكن أسرة الضحية على علم بمكان وجوده، على الرغم من الاستفسارات المستمرة التي أجريت إلى جميع السلطات المعنية، بما في ذلك وزارة الداخلية. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، قدمت عائلة الضحية وجمعية الوسام والكرامة نداءً عاجلًا إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري لتوضيح مصير الكرطاني.

تتعلق بعض الحالات التي رفعتها الكرامة إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بضحايا فُقدوا بعد اختطافهم من قبل القوات الأمريكية وأُعدموا لاحقا. منذ الغزو الأمريكي تصاعدت وتيرة ممارسة الاختفاء القسري المتفشية بشكل أوسع. في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، حثت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري السلطات العراقية على التحقيق والكشف عن مصير المواطن اليمني صالح موسى أحمد محمد البيضاني.

وكان البيضاني، الذي كان يبلغ من العمر 17 عاما فقط وقت اختفائه، قد سافر إلى العراق للعمل وإعالة أسرته في اليمن. وفي 12 أغسطس/ آب 2009، ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في قضاء تلعفر، في محافظة نينوى (شمال غربي العراق) بعد أن اشتبهت، في أعقاب غزو العراق في عام 2003، في جميع العرب الموجودين من أصول غير عراقية بأنهم يقاتلون قوات الاحتلال.

لمدة عشرة أشهر بعد اعتقاله، احتجز البيضاني سرًا في سجن أبو غريب قبل نقله إلى الجيش العراقي. تعرض للتعذيب الشديد منذ اعتقاله، وحكمت عليه محكمة عراقية بالإعدام بعد محاكمة موجزة وجائرة بتهمة الارتباط "بجماعة إرهابية" – على الرغم من أن القانون الدولي يحظر أحكام الإعدام ضد المتهمين الذين اعتقلوا وهم قاصرون. وبعد تقديم نداء عاجل إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا (SR SUMMEX)، أوقف إعدام البيضاني في وقت لاحق. وظل على اتصال بعائلته بانتظام حتى نهاية يونيو/ حزيران 2014 عندما توقف أقاربه عن تلقي مكالمات منه دون سبب واضح، مما دفع الكرامة إلى رفع

قضيته إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وبعد سنوات من الصمت، أبلغت السلطات العراقية اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري أن البيضاني "أعدم بأمر قضائي" ودفن في غياب عائلته، مؤكدة أن أقاربه لم يستلموا جثمانه. وطلبت الكرامة من اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري إبقاء القضية مفتوحة لأن عائلة البيضاني، خلافا لمزاعم الدولة العراقية، لم تتلق أي معلومات رسمية عن إعدامه ودفنه. وأكدت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري أن قضية البيضاني تعتبر قائمة دون حل حتى يتم إبلاغ عائلته على النحو الواجب والرسمي بمصيره ومكان وجوده وتزويدها بشهادة وفاة.

تواصل الكرامة تقديم شكاوى جديدة إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الضحايا الذين اختفوا منذ عدة سنوات، على أمل الكشف عن مصيرهم أو العثور عليهم أحياء. وهذه هي حالة ثلاثة أشقاء عراقيين هم: عقيل خليل حميد إبراهيم، وعماد خليل حميد إبراهيم، وفلاح خليل حميد إبراهيم، الذين اعتقلوا في منزلهم في 31 يناير/ كانون الثاني 2014 على يد الجيش. وبعد اعتقالهم، اقتيدوا إلى مكان مجهول واختفوا منذ ذلك الحين. وبينما فقدت أسرهم الأمل في العثور على أي من الإخوة الثلاثة على قيد الحياة، علموا أن أحد الأشقاء، فلاح، شوهد في مركز احتجاز تابع للواء 23 من الجيش العراقي، وأنه عُذب هناك بشدة. في 24 فبراير/ شباط 2022، خاطبت الكرامة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري وحثت الخبراء على مطالبة السلطات بالكشف عن مصير ومكان وجود فلاح إبراهيم وإخوته.

شجب الإفلات الواسع النطاق من العقاب على حالات الاختفاء القسري لدى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

منذ بداية عملها في توثيق ممارسة الاختفاء القسري في العراق وآثارها على الضحايا وعائلاتهم والمجتمع العراقي ككل، تصر الكرامة على الضرورة المطلقة لوضع حد للإفلات السائد من العقاب لمختلف مرتكبيه.

في يناير/ كانون الثاني 2022، قدمت الكرامة تقريرها الموازي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، مؤكدةً انتشار ممارسة الاختفاء القسري من قبل جميع أطراف النزاع منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 واستمرار إفلات مرتكبيه من العقاب. وفي استنتاجاتهم التي نشرت عقب الاستعراض، دعا خبراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان السلطات العراقية إلى "ضمان الاعتماد السريع لمشروع القانون المتعلق بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وقف هذه الممارسة".

بعد ذلك، في 13 مارس/ آذار 2022، قدمت الكرامة تقريرها إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الذي سلطت فيه الضوء على معاناة ضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم، وهي معاناة ترقى إلى تعذيب المفقودين وأقاربهم على حد سواء. في استنتاجاتهم بعد الاستعراض، سلط أعضاء لجنة مناهضة التعذيب الضوء على القضايا التي أثارتها الكرامة، بما في ذلك ممارسة "الاختفاء القسري الذي ارتكبته القوات العراقية والجهات المسلحة التابعة لها خلال العمليات العسكرية وحملات مكافحة الإرهاب" وفي سياق مظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وكذلك عدم وجود تحقيقات ومحاكمات ضد الجناة.

في 30 أغسطس/ آب 2022، سلطت الكرامة الضوء على مسألة الإفلات من العقاب خلال ندوة نظمتها هيئة علماء المسلمين في العراق بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، لتسليط الضوء على الوضع في العراق، الذي يشهد أكبر عدد من حالات الاختفاء القسري في العالم. وفقا للعديد من مصادر حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، حتى منتصف عام 2022، تم

الإبلاغ عن ما يصل إلى أحد عشر ألف شكوى من الاختفاء القسري. وذكرت الكرامة بأن "السلطات العراقية غير راغبة في محاسبة المتورطين في جرائم الاختفاء القسري". كما شددت الكرامة على أهمية دور المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الكشف عن ممارسة الاختفاء القسري في العراق، والتحديات التي تواجهها خلال عملها، بما في ذلك الأعمال الانتقامية، سواء على يد الأجهزة التابعة للدولة، أو المليشيات المدعومة منها. وعلاوة على ذلك، جرى التنديد أيضا بعدم تعاون السلطات بحسن نية في الاستجابة للحالات المقدمة إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وهي قضية أثارها أيضا خبراء الأمم المتحدة أنفسهم.

إن أهمية الكشف عن ممارسة الاختفاء القسري أمر بالغ الأهمية لحماية الضحايا وضمان المساءلة وتجنب تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل. وفي هذا الصدد، تتعاون الكرامة بنشاط مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري منذ بداية عملها في مجال المناصرة. زارت اللجنة العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بعد أن ثبت أن الحكومة رفضت الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو سلوك نددت به الكرامة والمنظمات غير الحكومية العراقية باستمرار.

بعد زيارتهم، أصدر أعضاء اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بيانًا أشاروا فيه إلى أنه حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، "سجلت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري 555 حالة فردية لأشخاص مختفين وطلبت من الدولة الطرف اعتماد تدابير فورية للبحث عنهم والتحقيق في اختفائهم القسري المزعوم". وشددت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري على القضايا التي أثارتها الكرامة في تقاريرها السابقة إلى الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري للعديد من الضحايا بعد اعتقالهم واحتجازهم خارج أي عملية قضائية أو حماية للقانون، فضلًا عن استمرار أماكن الاحتجاز السرية.

والأهم من ذلك، اعتراف خبراء الأمم المتحدة أيضًا بتفشي الإفلات من العقاب على نطاق واسع للميليشيات الحكومية وشبه الحكومية المسؤولة عن العديد من حالات الاختفاء القسري. وأخيرًا، كررت اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري مخاوف الكرامة بشأن ممارسة الأعمال الانتقامية والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشاركون بنشاط في البحث عن الضحايا.

بؤرة تركيز

أكثر من عقد من الزمان لتوثيق وشجب التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز التعسفي

لبنان

لأكثر من عقد من الزمان، تقوم الكرامة بتوثيق وشجب التعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية في لبنان أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (منذ أن فتحت لجنة مناهضة التعذيب تحقيقًا سريًا في الاستخدام المنهجي للتعذيب في البلاد عام 2008، إثر مذكرة من الكرامة، أدى هذا العمل إلى نتائج إيجابية. في عام 2016، صدر قانون لإنشاء آلية وقائية وطنية، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب).

وبموجب البروتوكول الاختياري، توافق الدول الأطراف على إنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب وسوء المعاملة من خلال رصد أماكن الاحتجاز وتلقي الشكاوى من الأشخاص المحرومين من حريتهم. ومع ذلك، لا يزال وضع المحتجزين في لبنان معضلة قائمة بعد أكثر من عقد من انضمام البلاد إلى البروتوكول الاختياري.

في السنوات الأخيرة، وثقت الكرامة حالات وفاة أثناء الاحتجاز، مثل وفاة الشاب الفلسطيني ياسر الحسن في زنزانته في سجن رومية بسبب الإهمال الطبي بعد 15 عاما من الاحتجاز وسوء المعاملة.

صورة لمساجين في سجن رومية ، أقدم وأكبر سجون لبنان المكتظة.

وكان الحسن قد اعتقل في سياق الأحداث في مخيم نهر البارد، الذي شهد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، واستخدامًا منهجيًا للتعذيب، واعتقالات تعسفية، ومحاكمات جائرة.

واصلت الكرامة هذا العام التنديد بعدم امتثال السلطات اللبنانية لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري. علاوةً على ذلك، في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية في لبنان، أصبحت المشاكل الهيكلية مثل ظروف الاحتجاز اللاإنسانية أكثر وضوحًا، لا سيما في سجون مثل رومية.

دعوة السلطات اللبنانية إلى مكافحة التعذيب بشكل فعّال

في 26 يونيو/ حزيران 2022، بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، أصدرت الكرامة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ونقابة المحامين في طرابلس، بيانًا مشتركًا يدعو السلطات اللبنانية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري، التي صادق عليها لبنان.

وسلط البيان الضوء على أوجه القصور في التشريع اللبناني وعدم قيام الدولة الطرف بإجراء التعديلات اللازمة. وحثت السلطات اللبنانية على "توفير الحماية الفعالة لجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها، بمن فيهم المحتجزون، من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" و"التحقيق في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة"، وإدانة الجناة إذا ثبتت إدانتهم.

وأشار المشاركون من المجتمع المدني إلى أن الآلية الوقائية الوطنية لم تبدأ بعد في القيام بمهامها المتمثلة في رصد أماكن الاحتجاز والعمل كآلية مستقلة لتقديم الشكاوى لضحايا الانتهاكات. وفي الوقت نفسه، وثقت المنظمات غير الحكومية اللبنانية والدولية "إخفاقات متكررة من قبل قوات الأمن والقضاء في تطبيق قانون مناهضة التعذيب وأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تهدف إلى حماية حقوق المعتقلين".

كما يتعزز هذا الإفلات السائد من العقاب من خلال ممارسة مقلقة من الانتقام والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين الذين يدافعون عن ضحايا التعذيب ويوثقون القضايا. ومن بين هؤلاء محمد صبلوح، وهو محامٍ مسجل لدى نقابة المحامين في طرابلس ويمثل ضحايا التعذيب والاحتجاز التعسفي. تعرض صبلوح للتهديد والمضايقة من قبل كل من مديرية الأمن العام والنيابة العسكرية انتقاما منه بسبب عمله. في سبتمبر/ أيلول 2021، حاولت النيابة العسكرية رفع الحصانة عنه وحرمانه من ممارسة المهنة واتهمته بـ "نشر معلومات كاذبة" بعد أن قدم شكوى نيابة عن موكله بسبب أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بموجب قانون مناهضة التعذيب.

لذلك دعت منظمات المجتمع المدني، التي انضمت إليها الكرامة، لبنان إلى احترام التزاماته الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب من خلال مواءمة تشريعاته مع الاتفاقية وإجراء تحقيقات فورية ونزيهة في جميع ادعاءات التعذيب.

تسليط الضوء على القضية الرئيسية المتمثلة في الاكتظاظ وظروف الاحتجاز اللاإنسانية

بالإضافة إلى ممارسة التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، لا تزال ظروف السجون اللاإنسانية والاكتظاظ من القضايا الرئيسية التي أثارتها الكرامة مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

منذ زياراتهم الأولى للبلاد، حدد خبراء الأمم المتحدة مرارا وتكرارا الاكتظاظ كمشكلة رئيسية ووصفوا ظروف الاحتجاز في السجون اللبنانية، وخاصة في رومية، بأنها "مروّعة". ولا تزال هذه المشاكل مستمرة، وتفاقمت بفعل آثار الأزمة المالية والسياسية التي تؤثر حاليا على البلد.

وفي آخر ملاحظاتها الختامية، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها "إزاء ارتفاع عدد الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة، وكثير منهم رهن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة". وأوصى الخبراء بأن يقوم لبنان "بتحسين ظروف الاحتجاز والتخفيف من اكتظاظ المؤسسات العقابية وغيرها من مرافق الاحتجاز، بما في ذلك من خلال تطبيق تدابير غير تقييدية".

ومع ذلك، وحتى الآن، تقاعست السلطات باستمرار عن اتخاذ أي خطوات ملموسة لمعالجة الاكتظاظ وتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب. وبعد زيارتهم الأخيرة إلى لبنان، في أيار/مايو 2022، أعرب أعضاء اللجنة الفرعية أيضا عن قلقهم "إزاء الاحتجاز المطول قبل المحاكمة والاكتظاظ والظروف المعيشية المزرية في أماكن الحرمان من الحرية".

وفي هذا السياق، وثق المجتمع المدني بانتظام حالات الوفاة في الحجز نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية والغذاء الكافيين. لم تسفر أيٌّ من هذه الوفيات في الحجز عن إجراء تحقيق محايد وفعال وشامل، في انتهاك للالتزامات الدولية للبلاد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

في 26 ديسمبر/ كانون الأول 2022، انضمت الكرامة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني اللبنانية في دعوة لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الوضع في سجن رومية وغيره من مراكز الاحتجاز اللبنانية.

وشددت المنظمات على أن أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في هذا الوضع هو الاكتظاظ الشديد في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد، ويرجع ذلك أساسا إلى الإفراط في استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة. ووفقا لإعلان صادر عن رئيس الوزراء اللبناني، لا يزال ما لا يقل عن 79٪ من الأفراد المحرومين من حريتهم في البلاد ينتظرون المحاكمة. في سجن رومية سيء السمعة، وصل معدل الاكتظاظ إلى مستويات غير مسبوقة تصل إلى 300٪.

كما سلطت المنظمات الموقّعة على البيان، الضوء على أنه كان من الممكن معالجة هذا الوضع من قبل السلطات إذا كانت لديها الإرادة السياسية للقيام بذلك. لا تزال الآلية الوقائية الوطنية اللبنانية التي أنشئت عام 2016 وتأسست في عام 2018 غير عاملة؛ بسبب غياب التمويل ونقص الوسائل الفعلية، ولكن أيضا عدم استعداد أعضائها لتنفيذ مهمتهم بفاعلية.

وأبرزت الكرامة والمنظمات اللبنانية أن غياب المساءلة هذا لا يمكن تفسيره أو تبريره بنقص الوسائل. علاوةً على ذلك، أكدت بوضوح أن الوضع المتردي الراهن هو نتيجة لاستمرار عدم رغبة الحكومة في معالجة الأسباب. وفي حين وثقت منظمات المجتمع المدني منذ فترة طويلة الممارسة المتكررة للتعذيب وثقافة العنف والإذلال وسوء المعاملة السائدة في الاحتجاز، لم تتخذ السلطات أي خطوة مهمة للتصدي لهذه الانتهاكات.

الدعوة إلى آليات مساءلة فعالة

شددت الكرامة والمنظمات غير الحكومية في إعلانها المشترك في ديسمبر/ كانون الأول 2022 على أنه في حين ينص القانون اللبناني على أن الإشراف على السجون يجب أن يكون تحت إدارة السجون التابعة لوزارة العدل، تظل

مراكز الاحتجاز تحت سلطة وسيطرة المديرية العامة لقوى الأمن.

ونتيجة لذلك، وفي غياب آلية وقائية وطنية عاملة، لا يترك للمحتجزين فعليًا أي خيار سوى تقديم شكاواهم بشأن أعمال التعذيب أو سوء المعاملة إلى نفس السلطات التي ارتكبت هذه الأعمال أو سمحت بحدوثها. ويبرز التقرير أن أيًا من التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب بنقل إدارة السجن إلى وزارة العدل لم تنفذ.

مع عدم خضوع أي مكان احتجاز في لبنان لرقابة قضائية مستقلة فعالة، يظل الإنصاف الفعال لضحايا التعذيب وسوء المعاملة وهميًا. وكما هو متوقع، لا يزال محامو حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وضحايا التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز على حدٍ سواء يواجهون نقصًا تامًا في آليات الشفافية والمساءلة لدى سلطات السجون. وأدانت منظمات المجتمع المدني في بيانها فشل السلطات في إحداث أي تحسن، سواء كان ذلك من حيث الوقاية أو القمع أو إعادة التأهيل، منذ انضمام لبنان إلى البروتوكول الاختياري في عام 2008.

وخلصوا إلى أن هذا التقاعس عن التصرف قد وضع نزلاء السجون في لبنان في وضع لا يمكن وصفه إلا بأنه حالة طوارئ إنسانية أخرى لا تزال فيها ضماناتهم الأساسية في الاحتجاز غير موجودة تقريبًا.

وأخيرًا، دعت المنظمات غير الحكومية الموقعة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب إلى معاقبة السلطات اللبنانية إزاء عدم استعدادها اللبنانية لمعالجة هذه القضايا، من خلال إضافة لبنان إلى القائمة العامة للدول التي فشلت لفترة طويلة جدًا في إنشاء آلية وقائية وطنية فعالة، مما يتعارض مع التزاماتها بموجب المادة 17 من البروتوكول الاختياري.

النيل

هذا العام، ركز عمل الكرامة في منطقة النيل بشكل أساسي على مصر والسودان، وهما بلدان لا تزال فيهما حملات القمع العنيفة ضد المجتمعات المدنية من قبل القوى العسكرية مصدر قلق كبير. كما أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين في جيبوتي يمثل مشكلة أيضا، حيث تظهر البلاد مرة أخرى في تقرير عام 2022 للتقرير السنوي عن الأعمال الانتقامية الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. يواصل الرئيس إسماعيل عمر جيلة، الذي يتولى السلطة منذ 23 عاما، تكميم أفواه جميع أشكال المعارضة السياسية ويقيد بشدة مساحة المجتمع المدني.

في حين عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ في نوفمبر 2022 وسط قيود حكومية على مشاركة المجتمع المدني، دعا العديد من خبراء الأمم المتحدة مصر إلى ضمان السلامة والمشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في مؤتمر الأمم المتحدة. وأشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن هذا الحدث قد سلط الضوء على "سنوات من القمع المستمر ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان باستخدام الأمن كذريعة لتقويض الحقوق المشروعة للمجتمع المدني في المشاركة في الشؤون العامة في مصر". وذكروا أن "عمليات الاعتقال والاحتجاز وتجميد أصول المنظمات غير الحكومية وحلها، وقيود السفر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان قد خلقت مناخا من الخوف لمنظمات المجتمع المدني المصرية لعرقلة مشاركتها بشكل فعال في COP27". وقد ثبت أن مخاوف خبراء الأمم المتحدة من الاضطهاد الحكومي ضد المجتمع المدني التي تم التعبير عنها في الفترة التي سبقت COP27 لها ما يبررها لأن "نشطاء المجتمع المدني تعرضوا للترهيب والمضايقة والمراقبة خلال القمة في شرم الشيخ".

لا يزال الوضع في السودان هو الشغل الشاغل للكرامة هذا العام مرة أخرى. وقد رددت مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، هذه الشواغل خلال تحديث شفهي في 7 مارس/ آذار 2022 أعربت خلاله عن انزعاجها العميق إزاء "الانتكاس الحاد لإنجازات حقوق الإنسان في أعقاب الانقلاب العسكري في السودان". وأضافت أنه منذ انقلاب أكتوبر 2021، "غرقت البلاد مرة أخرى... في أزمة عميقة"، ما أدى إلى تآكل العامين السابقين من التقدم نحو الإصلاح المؤسسي والقانوني والتسبب في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في ظل إفلات تام من العقاب.

بعد بضعة أشهر، قرر خليفة "ميشيل باشيليت" في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "فولكر تورك"، تكريس أول زيارة رسمية له إلى السودان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وذكر أن البلاد تمر بلحظة محورية في تاريخها ويهدف من خلال زيارته إلى "إيصال رسالة قوية: يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم المرحلة الانتقالية". ومع استمرار المفاوضات السياسية، حث "جميع المعنيين على تنحية المواقف المتشنجة والتنازع على السلطة والمصالح الشخصية، والتركيز على المصالح المشتركة للشعب السوداني".

حالة الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

في حين لا يزال وضع الحريات العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان مقلقا في منطقة النيل بأكملها، إلا أن وحشية العنف الذي قمعت به السلطات في مصر والسودان مجتمعاتهما المدنية ظل محل اهتمام الكرامة.

استمرار أزمة حقوق الإنسان في مصر

في 3 يناير/ كانون الثاني 2022، أُفرج عن الناشط السياسي "رامي شعث" بعد عامين وستة أشهر من الاحتجاز التعسفي قبل المحاكمة، لكن تقول التقديرات إن ما لا يقل عن 65000 شخص احتجزوا أو لا يزالون محتجزين تعسفيا في مصر لأسباب سياسية. ألقت السلطات الأمنية المصرية القبض على الناشط شعث في 5 يوليو/ تموز 2019 بتهمة "الإرهاب" والتحريض على "الاضطرابات ضد الدولة". في أبريل/ نيسان 2020، وضع اسم شعث على القائمة المصرية "للكيانات والأفراد الإرهابيين"، وهو قرار انتقده خبراء الأمم المتحدة بشدة. وقد ندد خبراء الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا باستخدام تدابير مكافحة الإرهاب ضد نشطاء المجتمع المدني والمحامين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ودعوا مصر إلى وقف هذه الممارسة. ومع ذلك، تواصل السلطات المصرية اختطاف النشطاء السلميين والمعارضين السياسيين واحتجازهم تعسفًا وإخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة.

بينما أدى استئناف لجنة العفو الرئاسي المصرية إلى الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، لا يزال العديد منهم رهن الاحتجاز، إما رهن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة أو يقضون أحكاما مطولة صدرت إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ. في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان "فولكر تورك" مصر إلى إطلاق سراح المدون والناشط البارز "علاء عبد الفتاح" الذي كان مضربا عن الطعام لمدة سبعة أشهر. كما حث السلطات على "الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين اعتقلوا تعسفيا، بمن فيهم أولئك الذين هم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وكذلك الأفراد الذين أدينوا ظلما" و "مراجعة جميع القوانين التي تقيد الحيز المدني وتحد من الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات".

السودان: تصاعد حملة القمع ضد نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين منذ استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر/تشرين الأول 2021

وكما هو الحال في مصر، أدى استيلاء الجيش على السلطة في السودان إلى حملة عنيفة على المجتمع المدني. في 24 يونيو/ حزيران 2022، أرسل العديد من خبراء الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السودانية بشأن "مزاعم الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة لمئات المتظاهرين السلميين

والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين يعتقد أنهم ينتمون إلى معارضة الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021".

ساعد عمل الكرامة في تحقيق نتائج إيجابية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان هذا العام. ففي 19 أبريل/ نيسان 2022، أطلق سراح أربعة معتقلين سياسيين من الاحتجاز التعسفي بعد قرارات المحكمة بتبرئتهم من جميع التهم الموجهة إليهم، بعد أن قدمت الكرامة قضاياهم إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وكان من بين الضحايا وزير الخارجية السابق "إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور"، وزعيم حزب دولة القانون والتنمية، "محمد علي عبد الله الجزولي"، والناشط الحقوقي "جمعة عريس فضل الله حمدي"، أطلق سراحهم جميعا في 7 أبريل/نيسان 2022، وكذلك العميد "جمال الدين الشهيد"، الذي أطلق سراحه في وقت لاحق في 14 أبريل/نيسان. وشكرت عائلات المعتقلين الكرامة على تضامنها ودفاعها عن أقاربها.

كان "جمال الدين الشهيد" محتجزا بشكل تعسفي منذ اعتقاله في 29 يونيو/ حزيران 2020 من قبل أفراد المخابرات العسكرية. في 10 مارس/ آذار 2022، خاطبت في شأنه الكرامة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. نُقل جمال الدين لاحقًا إلى سجن الهدى في ضواحي أم درمان (الخرطوم) في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2020. ثم مثَلَ لأول مرة أمام سلطة قضائية أبلغته أنه يحاكم بتهمة "تقويض النظام الدستوري"، وهي تهم أسقطت عنه عند إطلاق سراحه في أبريل 2022.

قدمت الكرامة شكاوى إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 4 فبراير/ شباط 2022 نيابة عن "إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور"، و "محمد علي عبد الله الجزولي"، اللذين اعتقلتهما أجهزة الأمن العسكري تعسفيا في منتصف عام 2020. واقتيد كلاهما إلى مراكز احتجاز عسكرية، وحرما من حقوقهما الأساسية، واحتجزا بمعزل عن العالم الخارجي. ووجهت إليهما لاحقا تهمة "تقويض النظام الدستوري" وتمت تبرئتهما لاحقا في 7 أبريل/نيسان 2022.

أحالت الكرامة قضية "جمعة عريس فضل الله حمدي" إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 4 يناير/ كانون الأول 2022. اختطف الناشط الحقوقي بوحشية من مكان عمله في الخرطوم في 5 يوليو/ تموز 2020 من قبل أفراد من قوات الأمن السودانية يرتدون ملابس مدنية. ثم احتجز جمعة حمدي بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر. ونقل لاحقا إلى سجن كوبر في مدينة بحري بالخرطوم، المعروف باحتجاز السجناء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، وأطلق سراحه في 7 أبريل/ نيسان 2022.

ندد خبراء الأمم المتحدة والكرامة بتدهور حالة حقوق الإنسان في السودان منذ استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر 2021. تمر البلاد بأزمة سياسية حادة، تغذيها حملة القمع التي تشنها القوات المسلحة على الاحتجاجات السلمية التي تدعو إلى الرفع الفوري لحالة الطوارئ وقيودها. وتشمل هذه القيود الجديدة الحريات الفردية والجماعية وموجات من الاعتقالات التعسفية للسياسيين ونشطاء المجتمع المدني. في مارس/ آذار 2022، أيدت الكرامة دعوة خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، أداما دينغ، لوضع حد للاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، ورفع حالة الطوارئ في البلاد، والإفراج عن جميع المحتجين والنشطاء المحتجزين، فضلا عن التحقيق الفوري والنزيه في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

الحق في الحياة والحرية والأمن للأشخاص: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

هذا العام، استمر عمل الكرامة في التركيز على الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة والحرية والأمن مع التركيز بشكل خاص على مصر، حيث تستمر حالات الاختفاء القسري والتعذيب بلا هوادة، بعد أكثر من تسع سنوات من الانقلاب العسكري الذي شهد استيلاء المشير عبد الفتاح السيسي على السلطة والاستفراد بها.

استمرار التعذيب والاختفاء القسري بلا هوادة في مصر

لا تزال الكرامة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الاختفاء القسري في مصر، والذي يستخدم كأداة لاضطهاد جميع المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في البلاد.

في 3 مارس/ آذار 2022، خاطبت الكرامة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري بشأن وضع عمر ماهر عبد الظاهر الدسوقي، وهو مهندس مصري اختطفته قوات الأمن في مطار القاهرة في 20 ديسمبر 2021 بينما كان في طريقه إلى السويد. ألقي القبض على عمر الدسوقي البالغ من العمر 26 عاما دون أي تفسير ثم اقتادته الشرطة إلى جهة مجهولة. حاولت عائلته عبثًا تحديد مكانه لكن جميع السلطات التي اتصلت بها استمرت في إنكار اعتقاله ورفض تقديم أي معلومات عن مصيره ومكان وجوده. وعليه، وجهت الكرامة نداء عاجلا إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي طالبة تدخله العاجل لدى السلطات المصرية لتوضيح مصير عمر الدسوقي والإفراج عنه فورا.

في وقت لاحق، في 25 أبريل/ نيسان 2022، أخطرت الكرامة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن حالة كريم ياسر عبد النبي عبد العظيم، وهو مصري اعتقلته قوات الأمن في محافظة الشرقية (شمال شرقي مصر) في 12 أبريل 2022. اعتقل من مقر عمله، وهو سوبر ماركت، من قبل قوات الأمن دون أي تفويض أو أسباب، وأجبر على ركوب إحدى المركبات قبل نقله إلى مكان مجهول. ولم تسمع عائلته عنه شيئا منذ ذلك الحين، وحاولت الاتصال بسلطات الشرقية، التي رفضت الاعتراف باعتقاله واحتجازه. وعليه، التمست الكرامة من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التدخل العاجل لدى السلطات المصرية لتوضيح مصير كريم عبد العظيم، والإفراج عنه، وعلى أي حال وضعه تحت حماية القانون.

في نوفمبر علمت الكرامة بأن السلطات المصرية أخلت سبيل الشاب كريم ياسر عبد النبي عبد العظيم، لكن إطلاق سراحه كان مشروطًا بمحاكمة على ذمة قضية لم تعرف تفاصيلها بعد.

الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للاحتجاز التعسفي ضد المعارضين السياسيين في مصر

تشير تقديرات المنظمات غير الحكومية إلى أنه في السنوات العشر الماضية وقع ما لا يقل عن 60,000 شخصضحايا للاحتجاز التعسفي في مصر لأسباب سياسية. ومما يدل على هذه الممارسة المتمثلة في الحرمان التعسفي المنهجي من الحرية لقمع المعارضة وضع موظفي الرئيس المصري السابق المتوفى محمد مرسي الذين لا يزالون محتجزين منذ استيلاء الجيش على السلطة في عام 2013، على الرغم من قرار الأمم المتحدة الذي يطلب من السلطات الإفراج عنهم. في 7 يونيو/ حزيران 2022، التمست الكرامة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي دعوة السلطات

المصرية إلى إطلاق سراح موظفي الرئيس المصري السابق الدكتور محمد مرسي. وكان من بينهم الدكتور أحمد عبد العاطي، والدكتور عصام الحداد، والسيد خالد القزاز، والسيد أسعد الشيخة، وأيمن علي، والسيد عبد المجيد مشالي، جميعهم ما زالوا رهن الاحتجاز، رغم تقديم نداءات عاجلة وصدور رأي عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 يؤكد الطبيعة التعسفية لاحتجازهم. لقد وضعوا في الحبس الانفرادي، معزولين تماما عن العالم الخارجي، في ظروف قاسية وغير إنسانية، واحتجزوا لفترة طويلة دون أي اتصال بعائلاتهم ومحاميهم قبل توجيه تهم رسمية إليهم ونقلهم إلى مجمع سجون طرة شديد الحراسة في ضواحي القاهرة. واليوم، لا يزالون محتجزين تعسفيا في طرة، في ظروف غير إنسانية. لذلك، لجأت الكرامة مرة أخرى إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في سياق إجراءات المتابعة الخاصة به، لضمان تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالإفراج عن الضحايا.

تحولت معظم حالات الاختفاء القسري التي وثقتها الكرامة إلى احتجاز تعسفي ومحاكمات بناء على تصريحات أدلى بها الضحايا تحت التعذيب أثناء احتجازهم سرا. على سبيل المثال، في 22 يونيو 2022، أحالت الكرامة قضية عبد الرحمن علي محمد علي السيار وحسام علي محمد حجازي حمزة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وكلاهما اختطف من قبل قوات الأمن المصرية، وتعرضا للاختفاء القسري والتعذيب قبل الحكم عليهما بالسجن لمدد طويلة بعد محاكمات جائرة.

وكان عبد الرحمن علي محمد علي السيار، وهو طالب في كلية الهندسة، قد اختطف ظهرًا في 20 سبتمبر/أيلول 2016 في أسوان على أيدي قوات الأمن التي اتهمته بالرغبة في "مغادرة البلاد بشكل غير قانوني". وعقب القبض عليه، استفسرت أسرته عن مصيره ومكان وجوده مع السلطات لمدة ثلاثة أشهر حتى قيل لهم إنه يمثل أمام المحكمة العسكرية في القاهرة.

وشهد بأنه تعرض للضرب المبرح والصعق بالكهرباء أثناء استجوابه وأجبر على توقيع إفادات تجرم نفسه. في 9 مارس/ آذار 2020، بعد ما يقرب من أربع سنوات في الحبس الاحتياطي، حكمت عليه محكمة عسكرية في القاهرة بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة المشاركة في التخطيط لاغتيال النائب العام المصري. ولم تقدم النيابة أي دليل مادي، واعتمدت على اعتراف انتزع تحت التعذيب من متهم آخر. وعلى الرغم من أن السيار نفى أي تورط له في الأفعال المنسوبة إليه أثناء محاكمته، فقد أجاب القاضي المسؤول عن قضيته بأنه حتى لو كان يعرف أنه بريء، فينبغي الحكم عليه لأنها قضية "سياسية"، وهو محتجز حاليا في سجن طرة.

حسام علي محمد حجازي حمزة المعروف "بحسام أبو البخاري"، ألقت قوات الأمن القبض عليه في مستشفى بالقاهرة، حيث أسعفه المتظاهرون في 14 أغسطس/آب 2013 بعد أن أطلقت قوات الأمن النار عليه في ميدان رابعة العدوية في القاهرة. وعلى الرغم من حالته، فقد اختفى لمدة أسبوعين اقتادته قوات الأمن خلالها إلى مبانيها وتعرض للتعذيب. ومثل في وقت لاحق، دون محام، أمام نيابة أمن الدولة ووجهت إليه تهمة "الانضمام إلى جماعة تهدف إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين" و "منع مؤسسات الدولة من العمل". في 8 سبتمبر/أيلول 2018، وبعد محاكمة جائرة، حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما في قضية "فض اعتصام ميدان رابعة". وأثناء احتجازه وعلى الرغم من حالته، لم يتلق حمزة أي رعاية طبية، وبدلا من ذلك تعرض للضرب وسوء المعاملة والتعذيب، وهو محتجز حاليا في سجن طرة.

ظروف الاحتجاز مرادفة للتعذيب

في 16 فبراير/ شباط 2022، خاطبت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بشأن قضية محافظ القليوبية السابق، الدكتور حسام أبو العز، المحتجز في الحبس الانفرادي منذ اختطافه من قبل

قوات الأمن في 17 سبتمبر/ أيلول 2013. تم إخطار هذا الأستاذ الجامعي في 20 سبتمبر 2013 من قبل مكتب نيابة أمن الدولة بأن تهمًا عدة وجهت إليه، من بينها "القتل العمد" في قضية فض اعتصام رابعة، وهي واحدة من أهم المحاكمات السياسية الجماعية بعد الانقلاب.

الدكتور أبو العز محتجز منذ ثماني سنوات في سجن طرة شديد الحراسة في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة محرومة من الضوء الطبيعي ومحرومة من الاتصال بالعالم الخارجي. وقد حرمت عائلته رغم طلباتها العديدة لدى السلطات من زيارته أو التواصل معه عبر الهاتف. وفي ظل هذه الظروف، خاطبت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب لدعوة السلطات المصرية إلى إطلاق سراح الدكتور أبو العز وتوفير الرعاية الطبية العاجلة له، وعلى الأقل السماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه دون قيود.

لفتت الكرامة بانتظام انتباه الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى حالة حقوق الإنسان في مصر، ولا سيما الظروف القاسية واللاإنسانية لاحتجاز السجناء السياسيين. وعلى وجه الخصوص، في سجن العقرب وهو المكان الذي يتعرض فيه المحتجزون للضرب المبرح على أيدي موظفي السجن، ويعزلون في زنازين تأديبية ضيقة، ويحرمون من عائلاتهم ومن زيارات المحامين، ولا تقدم أي رعاية طبية على الرغم من الحالة الصحية المقلقة للمحتجزين. وذكرت الكرامة مرارًا وتكرارًا بأن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية هذه ترقى بوضوح إلى التعذيب وتنتهك جميع المعايير الدولية الأساسية المتعلقة بمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

بؤرة تركيز

المساءلة هي المفتاح لضمان الانتقال السلمي

السودان

نُفذت زيارات عدة إلى السودان هذا العام، أولها من قبل خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، "أداما دينغ" في فبراير/ شباط، ثم مرة أخرى في يونيو/ حزيران 2022، ثم زيارة أخرى للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "فولكر تورك"، الذي قرر تكريس أول زيارة رسمية له إلى البلاد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

بعد زيارة دينغ الأولى للبلاد في فبراير/ شباط 2022، عبرت الكرامة عن تأييدها لدعوة خبير الأمم المتحدة لوضع حد لقمع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وكرر خبير الأمم المتحدة مخاوفه من"الاستخدام المتكرر لقوات الأمن للقوة المفرطة والذخيرة الحية ضد المتظاهرين منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021". كما أشار إلى أنه "حتى الآن قتل ما لا يقل عن 82 شخصا نتيجة لذلك، وأصيب أكثر من 2000 وتعرض آخرون، معظمهم من النساء، لأعمال عنف جنسي".

انضمت الكرامة إلى دعوة خبير الأمم المتحدة لضمان المساءلة، لا سيما في ضوء العواقب السلبية لحالة الطوارئ على حقوق الإنسان. سلطت الكرامة الضوء على ضرورة ضمان إجراء تحقيق فوري ونزيه في العديد من حالات الاعتداء على المرافق الطبية والعاملين الصحيين،

طفل متظاهر يحمل علم السودان في أحد الشوارع في الخرطوم.
UN News/Abdelmonem Makki

ومضايقة وسائل الإعلام والصحفيين، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمتظاهرين ونشطاء حقوق الإنسان، فضلا عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. وطوال العام، واصلت الكرامة أيضا رصد حالات المعتقلين السياسيين، وتوثيقها لدى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

بعد زيارته الثانية للبلاد في يونيو/ حزيران 2022، أعرب خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، أداما دينغ، عن "قلقه البالغ بشأن استمرار استخدام القوة المفرطة من قبل السلطات السودانية ضد المتظاهرين السلميين، ودعا إلى محاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة". وحث السلطات على ضمان المساءلة الفورية عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والمستمرة بعد ثلاث سنوات من حملة يونيو/ حزيران 2019 على الاحتجاجات السلمية في الخرطوم التي قتل خلالها أكثر من 100 متظاهر على أيدي قوات الأمن.

بعد زيارته للسودان في 13-16 نوفمبر 2022، كرر المفوض السامي للأمم المتحدة "فولكر تورك" المخاوف التي أعرب عنها خبير الأمم المتحدة "أداما دينغ"، مسلطا الضوء على ضحايا القمع والانتهاكات، وأضاف: "منذ الاستيلاء العسكري على السلطة، قتل ما لا يقل عن 119 شخصا وأصيب أكثر من 8050 بجروح - العديد منها غيرت حياتهم". وردد مخاوف الكرامة بشأن الإفلات من العقاب في البلاد بالقول إنه "من الأهمية بمكان مقاضاة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة - بغض النظر عن انتماءاتهم".

في مارس/ آذار 2022، نشر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان. وسلط التقرير الضوء على الانتهاكات ضد المجتمع المدني والمتظاهرين السلميين، بما في ذلك مزاعم الاغتصاب والاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات، فضلا عن مزاعم التحرش الجنسي من قبل قوات الأمن خلال الاحتجاجات. علاوة على ذلك، أكد أن "مرسوم الطوارئ الذي فرض وقت الانقلاب، في 24 ديسمبر 2021، أعطى قوات الأمن، بما في ذلك أجهزة المخابرات، سلطات موسعة لإنفاذ القانون".

أكدت الكرامة في تقاريرها السابقة، أن قوانين الأمن في السودان تستخدم باستمرار للاحتجاز التعسفي للمعارضين السلميين وضمان حصانة قوات الأمن المسؤولة عن الاحتجاز السري والتعذيب. كما شددت الكرامة في هذه التقارير، على ضرورة أن تظل العدالة والمساءلة عن الجرائم السابقة والحالية التي ارتكبتها قوات الأمن أمرًا أساسيًا لضمان انتقال فعال وسلمي.

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، طالب العديد من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ب "المساءلة الفعالة عن القمع الوحشي الذي استمر لمدة عام ضد الاحتجاجات السلمية الرافضة للانقلاب العسكري في أكتوبر/تشرين الأول 2021 في السودان"، ودعوا إلى "آلية مستقلة للمساءلة والعدالة الانتقالية مع تفويض لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الاحتجاجات". ووفقا لأرقام الأمم المتحدة، كانت قوات الأمن المشتركة مسؤولة عن مقتل ما لا يقل عن 117 متظاهرا و"إصابة ما يقدر بنحو 7,700 متظاهر، من بينهم آلاف الأطفال، بعضهم أصيبوا بجروح خطيرة".

بؤرة تركيز

الرئيس السابق محمد سامبي ضحية المحاكمات السياسية

جزر القمر

واصلت الكرامة هذا العام متابعة قضية رئيس جزر القمر السابق أحمد عبد الله محمد سامبي الذي تولى منصبه من 2006 حتى 2011. حكم عليه بالسجن مدى الحياة في ديسمبر 2022، بعد محاكمة جائرة تابعت الكرامة وقائعها.

بدأ حرمان سامبي من الحرية في اليوم التالي ليوم الجمعة 18 مايو/أيار 2018، عندما شارك في الصلاة الأسبوعية في مسجد موروني. وفي نهاية الشعائر الدينية، تجمع حوله مجموعة من أنصاره السياسيين، مرددين هتافات ضد الرئيس الحالي غزالي عثماني.

في اليوم التالي، في 19 مايو/أيار 2018، وضع سامبي قيد الإقامة الجبرية، بحجة أنه يسبب مشاكل للنظام العام. وصدر هذا الإجراء بناء على قرار إداري من وزارة الداخلية أعلنت فيه أن إقامته الجبرية "ضرورية" للحفاظ على النظام العام. كان هذا الأمر التنفيذي بحق الرئيس السابق جزءًا من سياق أوسع ضد المعارضة السياسية الرافضة للتعديلات التي بدأها الرئيس الحالي عثماني.

اعتبرت الكرامة أن هذا الإجراء يشكل حرمانًا تعسفيًا من حرية الضحية، ووجهت نداءً عاجلا إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 29 مايو/ أيار 2018.

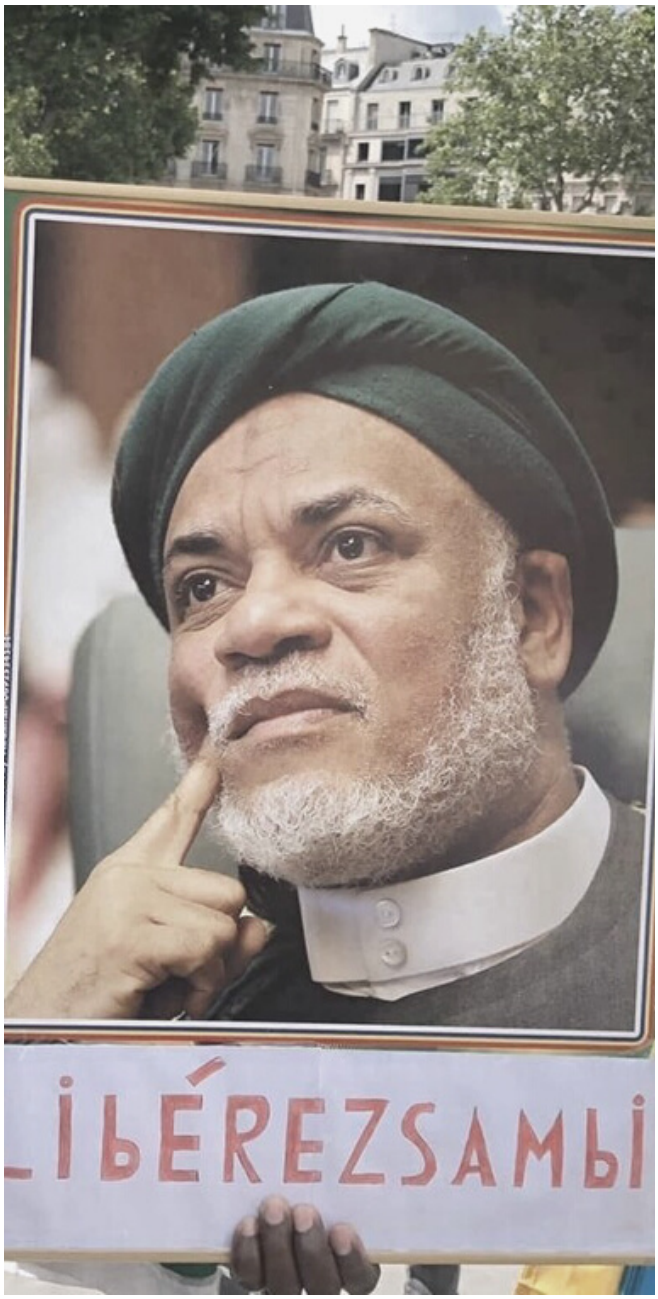

لافتة في وقفة احتجاجية بباريس تطالب باطلاق سراح الرئيس محمد سامبي المحتجز تعسفيا منذ 18 مايو/أيار 2018.

وقالت الكرامة إن حرمان سامبي من الحرية ذو دوافع سياسية ويهدف إلى الحد من حريته في التنقل والتعبير في العاصمة كمعارض سياسي.

ولم يمثل سامبي أمام قاضي التحقيق، علي حسن، ابن شقيق الرئيس عثماني، إلا في 20 أغسطس/آب 2018. حيث أمر القاضي بحبسه احتياطيا بتهمة الفساد.

وفي قرار مؤرخ في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، اعتبر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي اعتقال الرئيس السابق سامبي ووضعه قيد الإقامة الجبرية تعسفيًا، داعيًا إلى الإفراج الفوري عنه وجبر الضرر. غير أن رأي الفريق العامل لم ينفذ قط. بل على العكس من ذلك، شهد وضع السيد سامبي، الذي انقطع عنه أي اتصال بالعالم الخارجي، تدهورا كبيرا.

في 24 مارس/ آذار 2021، وجهت الكرامة نداءً عاجلاً آخر إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لطلب إطلاق سراح سامبي؛ لأن صحته كانت تتدهور وحرم من الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. وذكرت الكرامة بأن احتجاز الرئيس السابق احتياطيا يشكل انتهاكًا للقانون الدولي وقانون جزر القمر. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية في جزر القمر فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة بثمانية أشهر، في حين أن فترة احتجاز سامبي تتجاوز أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، شددت الكرامة على أن رئيس الدولة السابق احتجز دون تحقيق مسبق لمجرد تقرير حول برنامج المواطنة الاقتصادية، كتبه ظهير ذو الكمال، وزير خارجية جزر القمر. ومع ذلك، رفض قاضي التحقيق بشكل منهجي جميع طلبات الإفراج التي قدمها محامو سامبي دون أي أساس قانوني.

في 22 فبراير/ شباط 2022، أحالت الكرامة القضية مرة أخرى إلى خبراء الأمم المتحدة كجزء من إجراءات المتابعة، وفي 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أرسل الخبراء رسالة إلى حكومة جزر القمر تفيد بأن احتجاز سامبي احتياطيا لأكثر من أربع سنوات يعد انتهاكًا لحقه في محاكمة عادلة. كما أعربوا عن قلقهم بشأن تدهور حالته الصحية وعزله تحت الإقامة الجبرية لأكثر من أربع سنوات. وذكّروا سلطات جزر القمر بأن الاحتجاز السابق للمحاكمة ينبغي أن يستخدم بصورة استثنائية ولأقصر فترة زمنية ممكنة، ويقتصر على الحالات التي تتوفر فيها أدلة على حدوث ضرر جسيم.

ومع ذلك، في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2022، وعلى الرغم من جميع مخالفات العملية، حكمت محكمة أمن الدولة على سامبي بالسجن مدى الحياة بتهمة "الخيانة العظمى"، وقررت المحكمة مصادرة ممتلكاته وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية، أي "الحق في التصويت وشغل المناصب العامة". ظهر سامبي لفترة وجيزة في اليوم الأول من محاكمته بعد فترة طويلة من الاعتقال التعسفي. وخلال جلسة الاستماع ندد بسير محاكمته، رافضا الاعتراف باختصاص هذه المحكمة على أساس عدم قانونيتها.

وفي ضوء هذه الأحداث، التمست الكرامة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إصدار رأي آخر بشأن المحاكمة الموجزة وغير العادلة للرئيس السابق والطابع التعسفي لاحتجازه، مطالبةً إياه مرةً أخرى بالتدخل للإفراج الفوري عنه.